اختياراتُ المُطَرِّزِيِّ النحويَّةُ والصرفيَّةُ في الإيضاحِ في شرحِ مَقاماتِ الحريريِّ

(جمعاً ودراسة)

دكتور

يحيى كمال حلمي السيد عيسى

المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة

اختياراتُ المُطَرِّزِيِّ النحويَّةُ والصرفيَّةُ في الإيضاحِ في شرحِ مَقاماتِ الحريريِّ (جمعًا ودراسة)

يحيى كمال حلمي السيد عيسى

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر.

الملخص:

المُطَـرِّزي عـالم مـن علمـاء اللغـة المُبَـرَّزين، وقـد عُـرِف بكتابـه الموسـوم بـ(المُغرِب فـي ترتيـب المُعرِب)، واهتمامـه النحـوي لا يتعدى مؤلفه الصـغير المسمى بـ(المِصباح في علم النحو)؛ فقد عُرِفَ لغويًّا أكثر منه نحويًّا.

وبينمـا كنـت أقـرأ حـول مؤلفاتـه رأيـت منهـا: (الإيضـاح فـي شـرح مقامـات الحريري)، فألفيته يقول في مقدمة الشرح: "... فحين صَمَّمَ عزمي، وصاب سهْمي، حكيتُ من مقالاته ما غلب على ظني أنها من مُشكلاته، ففسرتُه بتفسيرٍ كافٍ...، **ولم أدخر شيئًا في فسْر ما فيه من المسائل النحوية**، والخصائص اللغوية"؛ فتوقفت عند قوله: (ولم أدخر شيئًا في فسْر ما فيه من المسائل النحوية)، فوجدته صاحب رأي في كثير من المسائل التي فسَّرها – كأن يذكر الخلاف فيها وينص على الرأي المختار، أو يذكر الرأي المختار من دون الإشارة إلى أن في المسألة خلافا، إضافة إلى بعض الآراء التي انفرد بها – فاستعنتُ بالله وقمت بجمع هذه الآراء ودراستها؛ كي أُبَيِّنَ مذهبه النحوي من خلال اختياراته، ومدى تأثره بمن سبقه من النحويين، وهل كان منصفًا أو متحيزًا؟ وهل له آراء انفرد بها؟

الكلمـات المفتاحيـة : المُطَـرِّزِيِّ – الإيضـاحِ فـي شـرحِ مَقامـاتِ الحريـريِّ – الاختيارات النحوية – الاختيارات الصرفية – منهجية الاختيارات.

Al-Matari's grammatical and pure choices in the explanation of Hariri's shrines (collection and study)

Yahya Kamal Helmi Sayed Issa

Department of Linguistics at the Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

Al-Matari's is a distinguished linguist, known for his book "Morocco in the Order of the Arabs", and his grammatical interest is no more than his small author, The Lamp in Grammar; he is known more linguistically than grammatically.

As I read about his writings, I saw them: (clarification in explaining Hariri's maqams), and his millennium says in the introduction to the commentary: "... When Azmi designed, and my arrow was injured, I told him what I thought was one of his problems, so I interpreted it with sufficient explanation... I did not spare anything in explaining its grammatical issues and linguistic characteristics; Through his choices, how affected he was with his predecessors, and was he fair or biased? Does he have unique opinions?

Keywords: Al-Matari's - Clarification in explaining Hariri's stature - grammatical choices - pure choices - methodology of choices.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،

فإن المُطَرِّزي عالم من علماء اللغة المُبَرَّزين، وقد عُرِف بكتابه الموسوم بـ(المُغرِب في ترتيب المُعرِب)، واهتمامه النحوي لا يتعدى مؤلفه الصغير المسمى بـ(المِصباح في علم النحو)؛ فقد عُرِفَ لغويًّا أكثر منه نحويًّا(١)، ولذلك اهتم الباحثون في دراساتهم بكتابه (المُغرِب)(٢).

---

(١) وهذا ما أكّده الدكتور/ حمد ناصر الدُّخَيِّل؛ إذ قال: "من حق المُطَرِّزي أن يصنف مع علماء اللغة؛ فما تركه في النحو عبارة عن كتاب مدرسي صغير هو كتابه (المصباح)، أما مؤلفاته الأخرى فيغلب عليها الطابع اللغوي، وما درس النحو ليكون نحويا كـ(عبد القاهر الجرجاني، أو الزمخشري)، وإنما ليستعين بذلك فيما ألّفه من كتب اللغة". هذا ما ذكره في مقدمة تحقيقه كتاب الإيضاح في شرح مقامات الحريري ص٣٨.

(٢) ومن هذه الدراسات:١ – المعجم الفقهي كما يصوره كتاب (المُغرِب في ترتيب المُعرِب) للمطرزي، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالقاهرة للدكتور/ عبد الله ربيع محمود، سنة ١٩٩٤م.

٢– المعجم الفقهي اللغوي : المغرب والمصباح نموزجًا ، للباحث : عبدالإله أحمد نبهان، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، م ج ٧٨ ، ج٤، لعام ٢٠٠٣م.

==

وبينما كنت أقرأ حول مؤلفاته رأيت منها: (الإيضاح في شرح مقامات الحريري)، فألفيته يقول في مقدمة الشرح: "... فحين صَمَّمَ عزمي، وصاب سهْمي، حكيتُ من مقالاته ما غلب على ظني أنها من مُشكلاته، ففسرتُه بتفسيرٍ كافٍ...، **ولم أدخر شيئًا في فسْر ما فيه من المسائل النحوية**، والخصائص اللغوية"(١)؛ فتوقفت عند قوله: (ولم أدخر شيئًا في فسْر ما فيه من المسائل النحوية)، فوجدته صاحب رأي في كثير من المسائل التي فسَّرها – كأن يذكر الخلاف فيها وينص على الرأي المختار، أو يذكر الرأي المختار من دون الإشارة إلى أن في المسألة خلافا، إضافة إلى بعض الآراء التي انفرد بها – فاستعنتُ بالله وقمت بجمع هذه الآراء ودراستها؛ كي أُبَيِّنَ مذهبه النحوي من خلال اختياراته، ومدى تأثره بمن سبقه من النحويين، وهل كان منصفًا أو متحيزًا؟ وهل له آراء انفرد بها؟

وهنا أوضح أن كل الاختيارات التي وردت في هذا الكتاب لم يرد لها ذكر في كتابه : (المصباح في علم النحو).

وسميت هذا البحث: (**اختياراتُ المُطَرِّزِيِّ النحويَّةُ والصرفيَّةُ في الإيضاحِ في شرحِ مَقاماتِ الحريريِّ – جمعًا ودراسة**).

==

٣ – التصحيح الصرفي في كتاب (المُغرِب في ترتيب المُعرِب) للمطرزي، الباحث: محمود خلف حمد السبهاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، مج٤، ع١٣، لعام ٢٠١٣م.

٤ - التصويب اللغوي في كتاب (المُغرِب في ترتيب المُعرِب) لبرهان الدين ناصر بن أبي المكارم المطرزي، الباحث: جمعة عبدالحميد محمد، حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية– جامعة الأزهر، ع٣٢، لعام ٢٠١٧م.

(١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري ص٢.

أما عن الدراسات السابقة فلم أَجِد أحدًا من الباحثين – فيما أعلم – تعرض لهذا الجانب بالدراسة، وما وجدته من دراسات في هذا الكتاب كانت على النحو الآتي:

١ – البحث الدلالي في كتاب الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي، رسالة دكتوراه للباحث: همم راضي عليوي في جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧م

٢ – دراسة المعنى في كتاب الإيضاح للمطرزي ت٦١٠هـ، رسالة ماجستير للباحث: علي صادق عباس في جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، عام ٢٠١٩م.

٣ – المنهج الدلالي في شرح المقامات الحريرية للمطرزي، للباحثة: سمية حسن عليان، مجلة التراث،ع١٩، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، عام ٢٠١٥م.

وقد انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ويتلوها فهرس بأهم المصادر والمراجع، وفهرس بموضوعات البحث.

فالمقدمة ذكرت فيها سبب اختياري هذا الموضوع، والدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها فيه.

وأما التمهيد فقدمت فيه تعريفًا بالمُطَرِّزِي.

والمباحث الثلاثة هي:

المبحث الأول: الاختيارات النحوية، وقد بلغت المسائل التي له فيها اختيار تسع مسائل.

المبحث الثاني: الاختيارات الصرفية، وقد بلغت المسائل التي له فيها اختيار خمس مسائل.

وكان ترتيبها داخل المبحثين على حسب ترتيب ابن مالك في (الألفية).

المبحث الثالث: الدراسة المنهجية للمُطَرِّزِي من خلال اختياراته.

ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، وأخيرًا فهرس بأهم المصادر والمراجع، وفهرس بالموضوعات.

واللهَ – تعالى – أسألُ أن يهديني إلى الصواب، إنه هو الكريم الوهاب.

التمهيد

التعريف بالمُطَرِّزِي

١ – اسمه ونسبه ومولده: هو نَاصِر بن أبي المكارم عبد السَّيِّد بن عَليّ المُطَرِّزِي، الملقب بـ (برهَان الدّين)(١).

والمُطَرِّزِي (بضم الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الراء وكسرها، بعدها زاي مكسورة): نسبة إلى من يُطَرِّزُ الثياب ويرقمها(٢).

ولد في (الجرجانية) عاصمة خوارزم في شهر رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (٥٣٨هـ) (٣)، وقيل: سنة ست وثلاثين وخمسمائة (٥٣٦هـ)(٤).

والرأي الأول أصح؛ لأنه قيل: وُلِدَ في السنة والبلدة التي مات فيها الزمخشري، ولذلك قيل له: خليفة الزمخشري(٥).

٢ – نشأته ورحلاته: نشأ المُطَرِّزِي في خوارزم، وقضى حياته التي امتدت من سنة (٥٣٨هـ) إلى سنة (٦١٠هـ) في هذا الإقليم، ولم تذكر كتب التراجم التي عنيت بالترجمة له شيئًا عن رحلاته سوى رحلته التي سافر فيها إلى

(١) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٧٤١ ، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ١٩٠.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٧١.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٧٤١، والجواهر المضية ٢/ ١٩٠.

(٤) انظر: الجواهر المضية ٢/ ١٩٠، وبغية الوعاة ٣١١/٢.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٧٤١.

الحج سنة (٦٠١هـ)، وفي هذه الرحلة عرّج على بغداد، وجرى له هناك مباحث مع جماعة من الفقهاء، وأخذ أهل الأدب عنه(١).

٣ – **ثقافته:** من خلال ما ذكرته كتب التراجم عنه اتضح أنه تعمق في دراسة الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، ومما يدل على ذلك: أنه خلال رحلته إلى بغداد جرى له هناك مباحث مع جماعة من الفقهاء، وكان ينتحل مذهب أبي حنيفة في الفروع.

وكانت له معرفة بالنحو واللغة والشعر وأنواع الأدب، وكان والده أول من لقنه مبادئ علم النحو، وكانت كتب عبد القاهر الجرجاني في النحو: (العوامل المائة)، و(الجمل)، و(التتمة)، و(الكتاب) لسيبويه، و(المفصل) للزمخشري من الكتب التي استأثرت باهتمامه ودراسته(٢)، وسمع الحديث، وكان تام المعرفة بفنه(٣).

وله شعر:

ومنه قوله عن نفسه ودهره – في صورة تحسر وفخر – :[من الطويل]

تَعَامى زَمَانِي عَنْ حُقُوقي وإنَّهُ ** قبيحٌ على الزَّرقاء تبدي تَعَاميا

فإنْ تُنكروا فضلي فإن رغاءه ** كفى لذوي الأسماع منكم مناديا

وقوله في تعففه وبعده عن الشهوات والملذات: [من الطويل]

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٧٤١، ووفيات الأعيان ٥/٣٧٠، والجواهر المضية ٢/ ١٩٠، والإيضاح في شرح مقامات الحريري ص٣٧.

(٢) انظر: الإيضاح ص٣٨.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٥/٣٦٩، ٣٧٠.

وإني لأستحي من المجد أن أرى ** حليف غوانٍ أو أليف أغاني(١)

٤- شيوخه، ومنهم:

١- والده عبد السَّيِّد الذي درس عليه في بداية حياته العلمية(٢)، ومما يدل على ذلك: أنه أورد له في الإيضاح بعض الآراء اللغوية(٣)، كما أورد له بعض أبيات من الشعر(٤).

٢ - أبو المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد الخوارزمي المكي (٤٨٤ - ٥٦٨هـ)، وقد عرض المطرزي عليه شيئا من فواتح كتابه الإيضاح فأثنى عليه وعلى مؤلفه، وقد ذكر هذا في خاتمة الكتاب (٥)، وأخذ عنه الأدب(٦).

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٧٤٢/٦، ووفيات الأعيان ٥ / ٣٧٠، وانظر نماذج من شعره أيضا في: الإيضاح ص ٣٨، ٥٧، ٩٠.

(٢) انظر: فوات الوفيات ١٨٢/٤.

(٣) قال المطرزي: "وقرأت على والدي بخطه - رحمه الله - أن البُوح: الأصل؛ يقال: رجع إلى بُوحه". الإيضاح ص٦٦٦، وانظر: ص ٨٩٥.

(٤) قال في الإيضاح ص٧٤٣: وقد أحسن والدي حيث يقول:[من الوافر]

فلا تبسط بِساط الخفض واشدد ** على وَجْنَاءَ تطوي الأرض طيا

لِتنضُوَ عنك ثوب الذل يوما ** إذا ما أنت أنصيتَ المَطِيا

وعلك أن تنال علا ومجدا ** وتَسلم من مقاساة اللتيا

فإن الماء يأجن وهو صاف ** إذا ما الحَوْضُ أمسكه مليا

وانظر - أيضا - نماذج من شعر والده في الإيضاح ص ٧٤، ٦٧٣، ٦٧٤.

(٥) انظر: الإيضاح ص ١٢٣٥.

(٦) انظر: تاريخ بغداد ١٧٩/٢١.

٣ – أبـو عبـد الله محمـد بـن علـي بـن أبـي سـعيد التـاجر، أخـذ عنـه الحديث(١).

٤ – أبو الفضل محمد بن الفضل الأصبهاني، أخذ عنه الحديث (٢).

٥ – تلاميذه، ومنهم:

١ – ضياء الدّين أبو أحمد عبد الوهّاب بن عليّ بن سكينة البغداديّ الصّوفيّ الشافعي المتوفى في سنة (٦٠٧ هـ) (٣).

٢ – أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد الطرائفي الخوارزمي(٥٥٥–٦١٧هـ)(٤).

٣ – محمد بن عبد الستار الكردري العمادي (٥٥٩ – ٦٤٢هـ) (٥).

٤ – مختار بن محمود الزاهد (٦٥٨هـ) (٦).

٥ – إسماعيل بن الحسين بن محمد المروزيّ العلويّ النسّابة(٧).

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩.

(٢) انظر: الإيضاح ص ٣٠٦، ٩٠٧.

(٣) انظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين ص١٧.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٥/ ٢١٩٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٥) انظر: معجم المؤلفين ١٠/ ١٦٧، ٢٣٣/١١.

(٦) انظر: السابق ٢١١/١٢.

(٧) انظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين ص٣٠٤، ٣٥٠.

٦ – مؤلفاته:

قال عنه ابن خلكان: "وله عدة تصانيف نافعة"(١)، وقال محمد بن شاكر: "وصنف كتبًا حسانا"(٢)، ومنها:

١– الإقناع لما حوى تحت القناع(٣).

٢– الإيضاح في شرح مقامات الحريري(٤)، انتهى من تأليفه سنة (٥٦٣هـ) كما ذكر في الخاتمة (٥).

٣– رسالة في بيان الإعجاز في سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾(٦).

٤– مختصر إصلاح المنطق لابن السكيت(٧).

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥.

(٢) فوات الوفيات ١٨٢/٤.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥، وفوات الوفيات ١٨٣/٤، حققه وعلق عليه/ محمد أحمد الدالي، وسلامة عبد الله السويدي – جامعة قطر– الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩م، مركز الوثائق والدراسات الإسلامية.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥، وفوات الوفيات ١٨٢/٤. وقد حققه الدكتور/ عبد العظيم إبراهيم المطعني سنة ١٩٨٥م بالقاهرة، والدكتور/ حمد ناصر الدخيل سنة ١٤٠٢هـ بالسعودية، والأستاذ/ خورشيد حسن سنة ٢٠٠٥م بباكستان، والأستاذ/ أيمن أديب بكيراتي بالأردن، والطبعة الأولى له من هيئة (أبو ظبي) للسياحة والثقافة سنة ٢٠١٤م.

(٥) انظر: الإيضاح ص ١٢٣٥.

(٦) دراسة وتحقيق الدكتور/ حمد ناصر الدُّخَيِّل سنة ١٩٩٢م.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥، وفوات الوفيات ١٨٣/٤.

٥- مختصر الإقناع(١).

٦- المِصباح في علم النحو، وهو كتاب صغير في النحو(٢).

٧- المُعرِب، وهو كتاب مطول في اللغة، تكلم فيه عن الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب(٣).

٨- المُغرِب في ترتيب المُعرِب(٤)، وهو اختصار وترتيب لكتابه السابق، صنفه في غريب الألفاظ والمصطلحات المستعملة في الفقه الحنفي، ورتب مواده على حروف المعجم، وذكر أنه ألفه بعد كتابه الإيضاح(٥).

٧- وفاته:

توفي المُطَرِّزِي بـ(خوارزم) يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة عشر وستمائة (٦١٠هـ) (٦).

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٣٧٠/٥.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥. وقد طبع في (لكنهنو) الهند سنة ١٢٦١هـ، وأيضا حققه الدكتور/عبد الحميد السيد طلب ، وطبعه في القاهرة ، وحققه/ ياسين محمود الخطيب، ومازن المبارك – دار النفائس- الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥، وفوات الوفيات ١٨٢/٤.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥. وقد حققه/ محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار ، وطبع في حلب الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩ ، وكذلك طبع في جزأين، في حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢٨هـ، وصورته في بيروت دار الكتاب العربي.

(٥) قال في المُغْرِب ٩٥/٢: "وفيه كلام ذكرتُه في الإيضاح".

(٦) انظر: معجم الأدباء ٢٧٤١/٦.

المبحث الأول: الاختيارات النحوية

١ – حكم الاسم الثاني الواقع بعد (إذا) المفاجأة من حيث الرفع والنصب

أو: (المسألة الزُّنبورية)

هذه المسألة من المسائل المشهورة التي جرت بين سيبويه والكسائي حين قدوم سيبويه بغداد في مجلس هارون الرشيد، أو يحيى بن خالد البرمكي(١).

وفيها:... فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزُّنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاهَا؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لَحَنْتَ.

ثم سأله عن مسألة من هذا النحو، نحو: (خرجتُ فإذا عبدُالله القائمُ، أو القائمَ)، فقال سيبويه: في ذلك كله بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب؛ والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله.

فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعتْ من كل أَوْبٍ، ووفدَتْ عليك من كل صُقْعٍ، وهم فصحاء الناس، وقد قَنَعَ بهم أهل المِصْرَيْنِ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم؛ فَيُحْضَرُونَ وَيُسْأَلُونَ، فقال له يحيى وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم فدخلوا، فَسُئِلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله، فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع أيها الرجل، وأقبل الكسائي على يحيى: وقال أصلح الله

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٨٥، وتمهيد القواعد ١٠٢٩/٢.

الوزير! إنه وَفَدَ عليك من بلده مؤملًا، فإن رأيت ألا ترده خائبًا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وتوجه نحو فارس، وأقام هناك، ولم يعد إلى البصرة(١).

وقد أشار المطرزي إلى هذه المسألة، ونصَّ على اختياره فيها فقال: "وقوله(٢): (فإذا هوَ إيّاهُ)، الصواب: (فإذا هو هو)؛ لأن ما بعد (إذا) المفاجأة مبتدأ لا بدَّ له من خبر، وكأنه استهواه فيه ما سَقَطَ من الكسائي في المسألة"(٣).

ولأن الخلاف بين رأسين من رءوس المدرستين: البصرية والكوفية، فقد جعلها العلماء من المسائل الخلافية بينهما، وهو على النحو الآتي:

أولا- مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: (فإذا هو إياها)، ويجب أن يقال: (فإذا هو هي).

وحجتهم: أنَّ (إذا) للمفاجأة، ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فوجب أن يرتفع الاسمان بعدها؛ لأنهما مبتدأ وخبر(٤).

---

(١) انظر مصادر المسألة في: مجالس العلماء للزجاجي ص ١٠، وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٨، ٦٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٨ – ٣٥٠، والإنصاف ٢/٧٠٣، ٧٠٤ (المسألة: ٩٩)، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٠- ٢٠٣، والألغاز النحوية ص٧٥.

(٢) أي: الحريري في المقامات ص٢٧٣.

(٣) الإيضاح ص ٨٠٠.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٧٠٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/٨٧٤.

وليس المعنى أن الزنبور هو العقرب حقيقة، وإنما هو من باب: (زيد زهير)، أي: فإذا هو مثلها في اللسع، لا أشد لسعًا منها(١).

ثانيًا– مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال: (فإذا هو إياها).

وحجتهم في ذلك:

١ – الرواية السابقة، وأن العرب وافقت الكسائي في جواز الوجهين.

٢ – ما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو إياها)(٢).

ووجه النصب عندهم من أوجه، منها:

١– أَن (إِذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وتعمل في الخبر عمل (وَجَدْتُ)؛ لأنها بمعناها.

وقد قال ثعلب: إنّ (هو) في قولهم: (فإذا هو إياها) عماد، ونصبت (إذا)؛ لأنها بمعنى (وَجَدْتُ) (٣).

٢ – أنَّ (إيّاها) منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فَإِذا هُوَ ثابتٌ مثلَهَا، فحُذِف الخبرُ كَمَا حُذِف فِي: (خرجت فَإِذا الأسدُ)، ثمَّ حُذِف الْمُضَاف، وَهُوَ (مثل)، وَقَامَ المُضَاف إِلَيهِ مقَامه، فتحوَّل

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤/٨٥.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٧٠٤، وسفر السعادة ٢/ ٥٤٩، والألغاز النحوية ص٧٥.

(٣) انظر: مجالس العلماء ص١٠، والإنصاف ٢/٧٠٤، ومغني اللبيب ١/٢٠٦.

الضَّمِير المَجرُور ضميرًا مَنْصُوبًا، وهذا تَأْوِيل ابْن الحَاجِب، وذكر أن وجهي الرفع والنصب جيدان، وأقواهما الأول(١).

٣ – أنّ (إياها) هو الخبر، ولكن أُنيب ضمير النصب عَن ضمير الرّفع، وهذا تأويل ابن مالك(٢).

٤ – أنّ (إياها) مفعول به لفعل مَحْذُوفٍ هُوَ الخَبَرُ، وَالتَّقْدِير: فَإِذا هُوَ يساويها، فلمّا حُذِف الفِعْل انْفَصل الضَّمِير، وهذا تأويل ابن مالك أيضا(٣).

٥ – أَن (إياها) مفعول مُطلق، والأصل: فَإِذا هُوَ يلسع لسعتَها، ثمَّ حذف الفعل، ثمَّ حذف المُضَاف(٤).

وقد ردَّ البصريون ما ذكره الكوفيون من أدلة السماع، فقالوا:

- السماع مردود؛ لأنه لما دخل مَنْ دخل مِنَ العرب، وقالوا: القول ما قال الكسائي، قال سيبويه: مُرْهُمْ فلينطقوا بذلك؛ فإنهم لا تجري ألسنتهم به، فلم يفعلوا ذلك.
- أو أنَّ قولهم: (فإذا هو إياها) وإن كان محفوظا عن العرب، فهو من الشاذ الذي لا يُعَرَّجُ عليه.

وقد يكون سيبويه قد بَلَغَتْهُ هذه اللغة فلم يقبلها ولا عرّج عليها؛ لأنه ليس كل من سُمِعَ منه أهلا عنده للقبول منه، والحمل عنه(٥).

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ٨٧٥/٢، ٨٧٦، ومغني اللبيب ٢٠٩/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٨٨/٣، ومغني اللبيب ٢٠٧/١، والمسائل السفرية في النحو ص ٢٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٥، والتذييل والتكميل ٨٥/٤.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٠٨/١، ٢٠٩ .

(٥) انظر: سفر السعادة ٥٣٦/٢، ٥٤٩.

وكذلك ردّوا على بعض توجيهات النصب، فقالوا:

١ – قولهم: إنَّ (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة (وَجَدْتُ) مردود؛ لأن المعَانِي لَا تنصب المفاعيل الصَّحِيحَة، وَإِنَّمَا تعْمل فِي الظروف والأحوال، وَلِأَنَّهَا تحْتَاج إِلَى فَاعل وإلى مفعول آخر، فَكَانَ حَقُّهَا أَن تنصب مَا يَليهَا(١).

وأما قول ثعلب: إنّ (هو) في قولهم: (فإذا هو إياها) عماد فمردود؛ لأن العماد يجوز حذفه من الكلام، نحو: (كان زيد هو القائمَ)، إذا جعلت (هو) عمادًا نصبت القائم، فلو حذفت (هو) كان الكلام سديدًا، ولو حذفت (هو) من قولك: (فإذا هو إياها) لبطل الكلام؛ لأن (فإذا إياها) لا معنى له؟!(٢).

٢ – قولهم: إنَّ (إيّاها) منصوبة على الحال وَجْهٌ غَرِيب؛ فالحال واجب التنكير(٣).

٣ – إذا وُجِّهَ على أن ضمير النصب أُنيب عَن ضمير الرّفْع، ففي نصب الاسم الظاهر من قول الكسائي: (فإذا عبدُ الله القائمَ) بِالنّصب نظر؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وإذا بطل النصب في (القائم)، فهو في الضمير من قوله: (فإذا هو إيّاها) أشدّ بُطُولًا(٤).

(١) انظر: سفر السعادة ٢/ ٥٣٦، ومغني اللبيب ٢٠٧/١.
(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٥، ٧٠٦، وسفر السعادة ٢/ ٥٥٣.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٠٩/١.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٣٥٠، ومغني اللبيب ٢٠٧/١.

اختيار المطرزي:

الواضح من نص المطرزي أنه يخطِّئ الحريري في قوله: (فإذا هوَ إيّاهُ)؛ إذ قال: الصواب: (فإذا هو هو)، وقال عنه أيضا: "وكأنه استهواه فيه ما سَقَطَ من الكسائي في المسألة".

فهو يختار ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من وجه الرفع، مستدلا بما استدلوا به من أنَّ ما بعد (إذا) المفاجأة مبتدأ لا بدَّ له من خبر.

والراجح عندي في المسألة ما ذكره سيبويه والبصريون من الرفع؛ فعليه جاء القرآن الكريم،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾(1)، وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾. (2)، وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾(3).

أما وجه النصب ففيه كثرة تقدير، وخروج عن الظاهر، ومع ذلك فقد أجازه بعض النحويين، كابن الحاجب وابن مالك(٤).

وقد يكون الشيخ الحريري – وهو بصريٌّ – استعمل وجه النصب في مقاماته مراعاة للتناسب اللفظي بين الضمير (إياه) وما قبله، فقد قال قبل هذه العبارة: "تأمّلْتُ الشيخَ على سُهومَةِ مُحَيّاهُ، وسُهوكَةِ ريّاهُ، فإذا هوَ إيّاهُ"(٥).

---

(١) في سورة الأعراف: ١٠٨، والشعراء:٣٣.

(٢) الآية ٢٠ من سورة طه.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٥.

(٥) المقامات ص٢٧٣.

أو استنادًا إلى ما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب.

٢ – حقيقة (ما) في (طالما، وقلَّما)، وكتابتها موصولة أو مفصولة

تتصل (ما) بالأفعال الثلاثة (طالما، وقلَّما، وكثر ما)، ويليها الفعل على الأصل(١)، نحو: (طالما أكرمتني، وقلما يتعثر المُجِدُّ، وكثر ما حمدتُ لك الوفاء).

وعن حقيقة (ما)، وكتابتها موصولة أو مفصولة قال المطرزي: "(ما) في (طالما، وقلَّما) كافة؛ بدليل عدم اقتضائهما الفاعل، وتهيئتهما لوقوع الفعل بعدهما.

(١) خلافًا لوقوع الاسم المرفوع بعدها، ومما ورد من ذلك قول المرار الفقعسي :[من الطويل]

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما ** وصالٌ على طُولِ الصُدود يَدومُ

انظر: الديوان ص ٤٨٠.

وجعل سيبويه ذلك جائزًا في الشعر، قال: "وإنما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالٌ". الكتاب ٣١/١، و١١٥/٣.

ولا يجوز رفعُ (وصال) بـ (يَدُومُ)، وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مقدَّر يُفسره (يدوم)، أي: وقلّما يبقى وصالٌ. انظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٢٦٩، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٥.

وللعلماء في تخريج البيت أقوال أخرى. انظر: خزانة الأدب ١٠/ ٢٢٧، ٢٢٨، والانتصاف من كتاب الإنصاف١ / ١٤٥، ١٤٦.

وحقهما أن تكتب موصولة بهما، كما في (ربما)، و(إنما) وأخواتهما؛ للمعنى الجامع بينهما، كذا قاله المحققون(١)، منهم ابن جني(٢).

وقال ابن درستويه(٣): لا يجوز أن يوصل بـ(ما) شيء من الأفعال سوى (نعم، وبئس).

والقول هو الأول، هذا إذا كانت كافة، فأما إذا كانت مصدرية فليس فيها إلا الفصل"(٤).

فقد أورد المطرزي في النص السابق رأيين في حقيقة (ما) وكتابتها، والحقُّ أن في حقيقتها ثلاثة آراء:

الرأي الأول – ذهب جمهور النحاة إلى أن (ما) المتصلة بالأفعال الثلاثة كافة، بدليل: عدم اقتضائهم الفاعلَ، وتهيئتهم للدخول على الفعل، كما تُهيِّيء (رُبَّ) للدخول على الفعل، وأخلصوها له(٥).

(١) كـ(سيبويه، والمبرد، وابن السراج). انظر: الكتاب ١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، والأصول ٢٣٤/٢.

(٢) انظر: الخصائص ١٦٧/١، ١٦٨.

(٣) انظر: كتاب الكُتَّاب ص ٢٨، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢٤، والهمع ٥١٢/٣.

(٤) الإيضاح ص١٩٦، ١٩٧.

(٥) انظر: الكتاب ١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، والأصول ٢٣٤/٢، والتعليقة ٥٤/١، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٢٦٩، والخصائص ١ / ١٦٨، وشرح المفصل ٥ / ٦٩، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢٣.

وقال العيني نقلا عن الفارسي: لأن الكلام لمّا حُمل على النفي استغنى عن الفاعل، و(ما) هنا عوض عن الفاعل، وإنما جعلت عوضًا عن الفاعل؛ إذ كان الفعل لا يخلو عن فاعل(١).

وعلى رأي الجمهور تكتب موصولة، وقد نقل ذلك العيني عن ابن جني فقال: "لأنها خُلِطتْ بهما، وجعلا شيئًا واحدًا، وهيأتهما لوقوع الفعل بعدهما، فلما اتصلا معنًى وجب أن يتصلا خطًّا، وكذا كان يجب في: (كثر ما)، إلا أن الراء لا تتصل بـ(ما) بعدها"(٢).

الرأي الثاني– ذهب ابن درستويه إلى أنها مصدرية، وتكتب منفصلة، وأنه لا يكتب من الأفعال شيئًا متصلًا إلا (نعمَّا وبئسما).

قال: ولا يجوز أن يوصل ما أشبه (نعم وبئس) من الأفعال بـ(ما)، كقولك: (حسُن ما جئت به، وعظُم ما أتيت به)، ولا مثل: (طال ما، وقل ما)، وإن سكنتْ أوساطُهما، وكثرا في الكلام؛ لأنهما لم يغيرا عن أبنيتهما، ولم يقعا عبارة عن كل شيء، وليس فيهما ما في (نعم وبئس) (٣).

ونسَب المطرزي والعيني (٤) هذا الرأي إلى ابن درستويه فقط، ونسبه السيوطي إليه وإلى الزنجاني(٥)

وهو اختيار العيني؛ إذ قال في إعراب (فقَلَّمَا) من قول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) انظر: المقاصد النحوية ٣/ ١٠٢٤.

(٢) السابق ٣/ ١٠٢٤.

(٣) انظر: كتاب الكُتَّاب ص ٢٨.

(٤) انظر: الإيضاح ص ١٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢٤.

(٥) انظر: الهمع ٣/ ٥١٢.

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهُ ويُرْضِيكَ صاحِبٌ ** جِهَارًا فكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ للوُدِّ

وأَلْغِ أَحَادِيثَ الوُشَاةِ فقَلَّمَا ** يُحَاولُ وَاشٍ غير إفسادِ ذِي عَهْدِ

"وقل: فعل ماض، دخلت عليه (ما) المصدرية، والتقدير: قَلَّ محاولة الواشي غير إفساد ذي العهد"(١).

الرأي الثالث- ذهب السهيلي إلى أن (ما) اسم مبهم بمعنى (زمان)، والفعل بعدها متعد لضمير هذا الزمن بالجار، ثم حذف الضمير والجار، فنحو: (طالما أقمنا في هذا المكان، وطالما قعدنا)، تقديره: طال زمان أَقمنا فيه، وقعدنا فيه(٢).

اختيار المطرزي:

اختار المطرزي رأي الجمهور وهو أن (ما) كافة، فقال: "والقول هو الأول"، ونسبه إلى المحققين، ومنهم ابن جني، معللا ذلك بنحو ما عللوا به، فقال: "بدليل عدم اقتضائهما الفاعل، وتهيئتهما لوقوع الفعل بعدهما".

وشَبَّهُما بـ(رُبَّ، وإنَّ) إذا اتصلت بهما (ما)، فتكفهما عن العمل، ويزول اختصاصهما بالدخول على الاسم، وتكتب موصولة بهما.

قال المطرزي: "وحقهما أن تكتب موصولة بهما كما في (ربما)، و(إنما) وأخواتهما؛ للمعنى الجامع بينهما"، **وهو الراجح عندي.**

(١) انظر: المقاصد النحوية ٣/ ١٠٢٣.

(٢) انظر: نتائج الفكر ص١٤٥.

٣ – حكم استعمال (شُدِهَ) بالبناء للفاعل

ورد في اللغة أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة صورة المبني للمجهول، منها: (عُنِيَ فلانٌ بحاجتك، أي: اهتمّ)، و(زُهِيَ علينا، أي: تكبَّر)، و(فُلِجَ، أي: أصابه الفالِج)، و(أُغمِي عليه، أي: غُشيَ)، وقد عدَّ ثعلبٌ كثيرا منها في: "باب (فُعِلَ) بضم الفاء"(١).

ومنها أيضا: (شُدِهَ)، وقد أوردها الحريري في مقاماته بالبناء للفاعل فقال: "وإذا أوْجَزَ أعْجَزَ، وإنْ بَدَهَ شَدَهَ"(٢).

وقد أوضح المطرزي رأيه في المسألة فقال: "ويقال: (شُدِهَ الرجلُ) مثل (دُهِشَ فهو مشدوه ومدهوش).

وعن أبي زيد أنه قال(٣): شُدِهَ الرجلُ بمعنى:(شُغِل) لا غير.

ولم يُسْمَع بـ(شَدَهَ) مبنيا للفاعل، وإن كان القياس لا يأباه، وقد حُذِف هنا مفعولُ كلِّ واحد من الفعلين، كأن المعنى: إنْ بَدَهَ بسؤال، أو جواب حيَّر العقول"(٤).

فقد ذكر المطرزي هنا خلاف العلماء في معناها، ورأى – أيضا – أنها لا تلازم البناء للمجهول، ولم يذكر في ذلك خلافا، والحقيقة أن في ذلك خلافا على رأيين.

---

(١) انظر: الفصيح ص٢٦٩ – ٢٧١.

(٢) المقامات ص٥٠. والمعنى: "وإن أجاب على البديهة، أو تكلم بها حيَّر". الإيضاح ص٢٧٩.

(٣) انظر: النوادر في اللغة ص٥١٣.

(٤) الإيضاح ص٢٧٩.

أما عن معناها فقولان:

القول الأول: أن (شُدِهَ) بمعنى: شُغِل، يقال: (شُدِهتُ)، أي: شُغِلتُ، وهو قول أبي زيد الأنصاري وثعلب والنحاس والهروي(١).

القول الثاني: أن (شُدِهَ) شبيهة في المعنى بـ(دُهِشَ)، وهو قول ابن السكيت وابن درستويه وابن الحداد وابن الأثير(٢).

وقد أنكر ابن درستويه تفسير (شُدِهتُ): بـ(شُغِلتُ)، إنما يقال: شُدِهَ الرجلُ فهو مشدوه، كما يقال: دُهِشَ فهو مدهوش، فهما لفظان متقاربان في اللفظ والمعنى.

وقد استدل على أن (شُدِهت) ليس بمعنى: (شُغِلت) بقول الشاعر:[شطر من الطويل]

شدهت وبيت الله إذ جاء نعيه

فهذا لا يكون شغلا، إنما يكون تحيرًا ودهشًا وغمًا، ونحو ذلك(٣).

أما عن استعمالها بالبناء للفاعل فللعلماء رأيان:

---

(١) انظر: النوادر في اللغة ص٥١٣، والفصيح ص٢٧٠، وعمدة الكتاب للنحاس ص٤٢٠، وإسفار الفصيح للهروي ٤٠٦/١.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ص٩١، وتصحيح الفصيح وشرحه ص ٩٥، ٩٦، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٥٥٨/٣، والبديع في علم العربية٧٥٧/٢.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ص ٩٦. ولم أعثر على قائل هذا الشطر.

الرأي الأول- يرى ثعلب وابن الخشاب وكثير من العلماء (١) أنها لا تستعمل إلا بالبناء للمجهول.

قال ابن الخشاب: "ولا يكادون يقولون: (شدهني كذا)، ولا: (شدهت زيدًا) في كلام فصيح"(٢).

الرأي الآخر- أنكر ابن درستويه وابن بَرّي ما قاله ثعلب وابن الخشاب من ملازمتها وغيرها للبناء للمجهول.

قال ابن درستويه: "عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضمومَ الأول، ولم يقولوا: إنه إذا سُمِّي فاعله جاز بغير الضم، وهذا غلط منهم؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم يخصّ بذلك بعضها دون بعض، وقد بينا ذلك بعلله وقياسه؛ ليُسْتغنى بمعرفة القياس عن تقليد ثعلب وغيره"(٣).

فيجوز: عُنِيت بأمرك، وعناني أمرُك - وشُغِلتُ بأمرك، وشغلني أمرُك - وشُدِهت بأمرك، وشَدَهني أمرُك(٤).

---

(١) انظر: الفصيح ص٢٦٩ - ٢٧١، ٤٧، ورسالة مشتملة على انتقاد ابن الخشاب البغدادي على الحريري في مقاماته وانتصار ابن بري للحريري والرد على ابن الخشاب ص ١٦، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٩، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ص٧٣.

(٢) انظر: الفصيح ص٢٦٩ - ٢٧١، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٩، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ص٧٣.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٩٢، ٩٣.

(٤) انظر: تصحيح الفصيح ص ٩٢، ٩٥، ٩٨.

وقد نقل ابن بَرّي – أيضا – كلام ابن درستويه – للرد على ثعلب وابن الخشاب –وختمه بقوله: "وفي ذلك كفاية تغني عن زيادة إيضاح وبيان"(١).

اختيار المطرزي:

اختار المطرزي استعمال (شَدَهَ) بالبناء للفاعل وإن لم يرد السماع بذلك؛ لأن القياس لا يأباه، وهو في اختياره هذا مسبوق بابن درستويه وابن بَرّي.

وواضح من كلام المطرزي السابق أنه تصحيح لقول الحريري، وليس إبطالا لقول غيره.

وأرى أن الأولى في (شُدِهَ) ونحوها أن تبقى مقصورة على بناء الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، وهو المسموع؛ فلا يقال: (شَدَهنِي كذا، ولا شَدَهتُ زيدًا) في كلام فصيح كما ذكر ابن الخشاب.

(١) انتصار ابن بري للحريري والرد على ابن الخشاب ص ١٦، ١٧.

٤- حكم إقامة المجرور بحرف مقام الفاعل

اتفق البصريون والكوفيون على أن المجرور بحرف جر زائد هو النائب عن الفاعل، فنحو: (ما ضُرِبَ من أحدٍ)، (أحد): في موضع رفع (١)؛ لأن الجر بالحرف الزائد كَلَا جَرّ(٢).

أما المختلف في إقامته مقام الفاعل فهو المجرور بحرف جر أصلي، نحو: (سِيرَ بعمرو)، وقد جرى الخلاف بين النحويين فيه على خمسة أقوال.

وقد اكتفى المطرزي بذكر اختياره منها، فقال: "قولك: (سار زيد بعمرو)، إذا بنيت الفعل للمفعول به، وحذفت الفاعل، قلت: (سِيرَ بعمرو)؛ فأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل"(٣).

والأقوال الخمسة هي:

الأول- وهو قول البصريين(٤)، أَن المَجْرُور هو النائب عن الفاعل وحده – كما لو كان الجار زائدا – وهو في محل رفع، والحرف وَصَلَ معنى الفعل الذي هو السير إليه.

كما نقول في نحو (مررتُ بزيدٍ): إن الذي في محل النصب إنما هو المجرور، والباء موصلة العامل إليه.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣، والتصريح ٢/ ٣١٥، والهمع ١/ ٥٨٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٥.

(٢) انظر: التصريح ٣١٥/٢.

(٣) الإيضاح ص ٤٣٨.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٦ ، وتمهيد القواعد ١٦٢٠/٤، والتصريح ٣١٠/٢، والهمع ١/ ٥٨٧، وشرح الأشموني ٩٦/٢ .

وبه قال ابن هشام في أوضح المسالك (١)، واختاره ناظر الجيش(٢).

الثاني – وهو قول الكسائي وهِشَام بن معاوية، أَن النائِب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وَجُعِلَ ضميرًا مبْهما؛ ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر، أَو ظرف مكان أَو زمان؛ إذْ لا دليل على تعْيين أَحدها(٣).

الثالث – ونُسِب إلى الفراء، أن النَّائِب حرف الجَرّ وَحده، وَأَنه فِي مَوضِع رفع في نحو: (سير بعمرو)، بناء على أنه في موضع نصب في قولك: (مَرّ بكرٌ بزيدٍ)، وهو مذهب غريب؛ إذ الحرف لا حظ له في الإعراب أصلا(٤).

الرابع– وهو قول ابن درسْتوَيْه والسهيلي والرُّندي، أَن النَّائِب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفِعل، والتقدير في نحو: (سير بعمرو): سير هو، أَي: السّير، والمجرور في موضع نصب(٥).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٢١/٢ .

(٢) انظر: تمهيد القواعد ١٦٢٠/٤ .

(٣) انظر : التذييل ٦/ ٢٣١ ، وتمهيد القواعد ٤ / ١٦٢١، ونسب لهشام فقط في : الهمع ١/ ٥٨٧، وحاشية الصبان ٢ / ٩٥ .

(٤) انظر : المصادر السابقة.

(٥) انظر : التذييل ٦ / ٢٢٨، ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٧، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٢١، والتصريح ٢/ ٣١٠ – ٣١٢، وقد استدل السهيلي والرندي لرأيهما بالآتي:

١ – أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله إذا تقدم كان مبتدأ، كما أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ، وأنت لا تقول: بزيد سير؛ فيكون (بزيد) مبتدأ، فإذا وجد من كلام العرب (سير بزيد) جعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر.

==

الخامس– أن النائب الجار والمجرور معا، وهو قول المطرزي، وظاهر كلام ابن مالك في الكافية والتسهيل(١)، وقول ابن هشام في شرح شذور الذهب(٢).

فهذا قول المطرزي قبل ابن مالك؛ ولذلك يُرَدُّ على أبي حيان في قوله: "وقول ابن مالك: إن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل، لم يذهب إليه أحد، أعني: أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معًا"(٣).

وقد حمل ناظر الجيش كلام ابن مالك على التجوّز، فقال: "ولكن المصنف تجوّز فجعل النيابة للجار والمجرور معًا(٢)، ولا شك أنهما في الصورة هما القائمان مقام الفاعل، فكان ذلك هو الحامل له على التجوّز، وليس هذا

==

٢ – أنه لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال: سِير بزيد العاقلُ، ولو كان المجرور نائبًا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع .

٣ – أن المجرور قد يتقدم على عامله ، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ - [من الآية ٣٦ من سورة الإسراء] – أي: مسؤولًا عنه، فلو كان (عنه) هو النائب لما تقدم على عامله وهو (مسئولا)، والفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك؛ إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل.

٤ – أن الفعل لا يؤنَّث للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل في نحو: (سير بهند)، وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له، نحو: (ضُرِبَتْ هند).

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٦ .

(٢) انظر: ص ٢١١ .

(٣) التذييل ٣ / ١٣٣٧ .

الأمر مما يخفى على أضعف الناظرين في كلام النحاة، فما ظنك بالمصنف صاحب النظر العالي – رحمه الله تعالى– ؟!"(١) .

اختيار المطرزي:

اتضح من نص المطرزي السابق أنه يرى إقامة الجار والمجرور معا عن الفاعل، وقد بينتُ في الدراسة أن هذا الرأي من الآراء التي انفرد بها.

وأن قول أبي حيان عن ابن مالك: إن إقامة الجار والمجرور عن الفاعل مذهب لم يذهب إليه أحد غيره، مردود؛ لأنه مسبوق بالمطرزي.

والراجح عندي قول البصريين: وهو أن النائب عن الفاعل المجرور وحده، ويكون في محل رفع، كما لو كان الجار زائدًا؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصحّ نيابته عن الفاعل.

ويدل على نيابة المجرور فقط: قول العرب: (سير بزيد سيرًا) بنصب المصدر، فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لإبهامه، بل أَبْقَوْهُ منصوبًا، ولو أنابوه لرفعوه، وإذا لم يَنُب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع؛ لكونه أشد إبهامًا منه(٢).

(١) تمهيد القواعد ٤/١٦٢٠ .

(٢) انظر: التصريح ٢/٣١٢.

٥ – استعمال المصدر (ريث) زمانا

قد يُجْعَلُ المصدر زمانا؛ لسعة الكلام، نحو: (خُفوقَ النجم– أي: مغيبه)، و(خلافةَ فلان)، و(صلاةَ العصر)، فـ(الخفوقُ، والخلافةُ، والصلاةُ) مصادر في الحقيقة، جُعلت أزمنة؛ توسُّعًا وإيجازًا(١).

وقد عقد إمام النحاة في هذا بابا، فقال: "هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا؛ لسعة الكلام والاختصار..."(٢).

ومن ذلك (ريث) في نحو قولهم: (ما وقفت عنده إلا ريثَ قال كذا)، فيجوز استعماله فِي معنى الزَّمَان، ويجوز تركه على أصله من المصدرية.

وقد عرض المطرزي لهذه المسألة فقال: "وقوله: "فأمهلته ريثما خلع نعليه"(٣)، أي: قدْرَ خلعهما أو ساعتَه، والريث في الأصل: مصدر (راث) بمعنى: أبطأ، إلا أنهم أجرَوه ظرفا، كما أجْرَوا (مَقْدَمَ الحاج، وخُفوقَ النَّجم) كذلك.

---

(١) الكناش في فني النحو والصرف ١/١٧٨.

والتوسُّعُ: جَعْلُ المصدر زمانا، وليس من أسماء الزمان، والإيجازُ: الاختصارُ بحذفِ المضاف؛ إذ التقدير في قولك: (فعلتُه خُفوقَ النجم، وصلاةَ العصر): وقتَ خفوقِ النجم، ووقتَ صلاةِ العصر، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه.

وإنما اختصّ هذا التوسّعُ بالمصادر؛ لأنّها منقضِيةٌ كالأزمنة، وليست ثابتةً كالأعيان، فجاز جعلُ وُجودها وانقضائها أوقاتًا للأفعال، وظروفًا لها كأسماء الزمان.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٣٠.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٢.

(٣) المقامات ص٢٢.

قال أبو علي في الشيرازيات(١): وهذا المصدر خاصة لما أضيف إلى الفعل في كلامهم، وفي نحو قول ابن همام السَّلُولي:

لا يمسكُ الخير إلا ريثَ يُرسلُهُ(٢)

صار مثل (الحين والساعة)، ونحوهما من أسماء الزمان.

و(ما) زائدة فيه؛ بدليل صحة المعنى بدونها، ألا ترى أنّ قولهم: (ما وقفت عنده إلا ريثَ قال كذا)، و(ريثما قال كذا) سواء.

وقد جاء الاستعمالان جميعا في الشعر، قال الراعي:

وما ثَوَائِي إلَّا ريثَ أرتحلُ(٣)

وقال معن:

قَلَبتُ لَهُ ظَهرَ المجَنِّ فَلَم أدُمْ ** عَلَى ذاكَ إلَّا رَيثَمَا أتَحَوَّلُ(٤)

وأكثر ما يستعمل مستثنى في كلام منفي.

---

(١) انظر: المسائل الشيرازيات ص٣٩١.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:..... ولا يلاطمُ عند اللحم في السُّوقِ
انظر: المسائل الشيرازيات ص٣٩١، والمسائل العسكريات ص٨٤، وهو للعجير بن عبد الله في الأغاني ٧٠/١٣.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره: فقلتُ ما أَنَا ممن لا يُوافقُني .....
انظر: ديوان الراعي ص٢٣٣، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٤٠٧.

(٤) البيت من الطويل لمعن بن أوس. انظر: المقاصد الشافية ٦٣٣/٣، والمقاصد النحوية ١٣٥١/٣.

وحق (ما) أن تكتب موصولة بـ(ريث)؛ لضعفها من حيث الزيادة، وكونها غير مستقلة بنفسها.

ويجوز أن يكون (ريث) في قولهم: (ما وقفت عنده إلا ريثما قال ذاك)، وقوله:

(إلا ريثما أتحول) ونحوه متروكا على الأصل، وتكون (ما) فيه مصدرية"(١).

فالواضح من كلام المطرزي السابق أنَّ لـ(ريث) استعمالين، وجاءت (ما) ملحقة به وغير ملحقة، وهما:

الاستعمال الأول – إجراؤه مُجرى اسم من أسماء الزَّمَان، فيُضَاف إِلَى الفِعل على حد إضافة أسماء الزمان إليه، فَتَقول: (أَتَيْتُك ريث قَامَ زيد)، أَي: قدر بطء قيام زيد؛ فأجرَوه ظرفا، كما أجروا (مَقْدَمَ الحاج، وخُفوقَ النَّجم) كذلك(٢).

فهذا المصدر خاصة لما أضيف إلى الفعل في كلامهم، وفي نحو قول ابن همام السلولي: [من البسيط]

لا يمسكُ الخير إلاَّ ريثَ يُرسلُهُ ** ولا يلاطمُ عند اللَّحم في السُّوقِ

صار مثل (الحين والساعة)، ونحوهما من أسماء الزمان(٣).

---

(١) الإيضاح ص٢٠١، ٢٠٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٢، والأصول ١/١٩٣، والمسائل الشيرازيات ص٣٩١، وشرح التسهيل ٣ /٢٦٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٥، والهمع ٢/ ٢١٤.

(٣) انظر: المسائل الشيرازيات ص٣٩١، والمسائل العسكريات ص٨٤.

الاستعمال الآخر- أنه يجوز تركه على أصله من المصدرية، فنحو: (ما وقفت عنده إلا ريثما قال كذا)، أي: ريث قولِ كذا، و(ما) مصدرية(١).

اختيار المطرزي:

الواضح من كلام المطرزي أنه يرى حمل (ريث) في كلام الحريري على الاستعمال الأول؛ إذ قال في تأويل قوله: "فأمهلته ريثما خلع نعليه"، أي: قدْرَ خلعهما أو ساعتَه، وقد أكد هذا الاستعمال بالنقل عن الفارسي كما سبق.

ثم ذكر أن (ما) تأتي ملحقة بـ(ريث) وغير ملحقة به، واستدل على الإلحاق بقول معن بن أوس:[من الطويل]

قَلَبتُ لَهُ ظَهرَ المجَنِّ فَلَم أَدُمْ ** عَلَى ذاكَ إِلَّا رَيثَمَا أَتَحَوَّلُ

وعلى عدم الإلحاق بقول الراعي:[من البسيط]

فقلتُ ما أَنَا ممن لا يُوافقُني ** ولا ثوائيَ إِلَّا ريثَ أرتحلُ

ورأى أن (ما) زائدة، وتكتب متصلة.

أما عن زيادتها فاستدل بدليلين:

١ - صحة المعنى بدونها؛ فقولهم: (ما وقفت عنده إلا ريث قال كذا)، و(ريثما قال كذا) سواء.

٢ - أن الاستعمالين جاءا جميعا في الشعر كما سبق.

(١) انظر: الإيضاح ص٢٠٢، والمقاصد النحوية ١٣٥٢/٣.

وعن كتابتها موصولة فقد ذكر علتين:

١ – لضعفها من حيث الزيادةُ. ٢– كونُها غيرَ مستقلة بنفسها.

٦ – توجيه النصب في الاسم الواقع بعد الواو في: (وقلَّدتُهُ السيفَ والرهنَ)

قال الحريري في مقاماته: "...أرى أنْ ترْهَنَ سيفَكَ، لتُشبِعَ جوفَكَ وضيفَكَ، فناوِلْنيهِ وأقِمْ، لأنقَلِبَ إليكَ بما تلْتَقِمُ، فأحسنْتُ به الظّنّ، وقلّدتُهُ السيفَ والرّهْنَ"(١).

وقد وجَّه المطرزي نصب الاسم الواقع بعد الواو فقال: "وقوله: (وقلَّدتُهُ السيفَ والرهنَ)، من باب: مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورمحًا، وعلفتها تبنًا وَمَاءً بَارِدًا، والمعنى: قلَّدتُهُ السيفَ، وحمَّلْتُهُ الرهنَ، أي: كلَّفته هذا التصرف بأن يرهن السيفَ.

وَيُحتملُ ألا يجعل من هذا الباب، بل يكون التقليد في الرهن مجازًا، كقولهم: قلَّدتُهُ العمل فتقلده، فينتصب الثاني بما انتصب به الأول.

إلا أنَّ الأول أسلم؛ وذلك أن إرادة الحقيقة والمجاز معًا في لفظة واحدة غيرُ مُطّرِدٍ"(٢).

هذا نص المطرزي في المسألة، وقد أوضح أن النصب في (الرهنَ) من وجهين:

الوجه الأول: أنه منصوب على المفعولية بإضمار فعل يناسب الاسم الثاني، يعطف على الفعل الأول، والمعنى: قلَّدتُهُ السيفَ، وحمَّلْتُهُ الرهنَ.

---

(١) المقامات ص ٣٤٣.

(٢) الإيضاح ص ٩٩٤.

وهذا الوجه هو رأي الفراء وجماعة من الكوفيين، والفارسي وجماعة من البصريين(١).

وقول الحريري هنا من باب: (مُتَقَلِّدًا سَيْفا ورمحًا) في قول عبد الله بن الزبعري: [من مجزوء الكامل]

يَا لَيْت زَوجَك قد غَدا ** مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورمحًا(٢)

والتقدير :(متقلدًا سيفًا، وحاملًا رمحًا).

ومن باب: (وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا) في قول الراعي النميري: [من الوافر]

إذا ما الغانِيَاتُ برزْنَ يومًا ** وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا(٣)

والتقدير: (وزججن الحواجب، وكحّلن العيونا).

ومن باب: (علفتها تبنًا وَمَاءً بَارِدًا) في قول الشاعر: [من الرجز]

علفتها تبنًا وَمَاءً بَارِدًا ** حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها(٤)

والتقدير: (علفتها تبنًا، وسقيتها ماءً).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤، ١٢١، ٤٧٣، والتعليقة ٢٤٣/٤، والإيضاح للفارسي ص ١٦٩، والتذييل ١٣٥/٨، والارتشاف ١٤٩١/٣، والتصريح ٥٣٧/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٤٧٣، والمقتضب ٥١/٢، والخصائص ٤٣١/٢، والمقاصد الشافية ٣٤٠/٣.

(٣) انظر: الخصائص ٤٣٢/٢، وشرح التسهيل٢/ ٢٦٢، ٣ / ٣٥٠، والهمع ٢٤٥/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤، والخصائص ٤٣١/٢، والهمع ١٨٩/٣.

الوجه الآخر: أنه لا إضمار، بل الثاني معطوف على الأول، على أن العامل المذكور قبلهما ضُمِّنَ معنى يصح اشتراك المتعاطفين فيه، فتضمن (قلدته) معنى (ألزمته)، والمعنى: ألزمته السيفَ والرهنَ.

وهذا مراد قول المطرزي: "وَيُحتملُ ألا يجعل من هذا الباب، بل يكون التقليد في الرهن مجازًا، كقولهم: قلَّدتُهُ العمل فتقلده، فينتصب الثاني بما انتصب به الأول".

وهذا الوجه هو رأي اليزيدي وأبي عبيدة والأصمعي والجرمي (١) والمازني والمبرد(٢).

وعليه يقال في الأبيات السابقة: تضمن (متقلدًا) معنى (حاملًا)، وتضمن (زججن) معنى (حسَّن)، وتضمن (علفتها) معنى (أنلتها).

وبهذا يصح تسليط العامل على ما بعده، وما ورد إنما هو من عطف المفردات، وتضمين العامل معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه.

ويمتنع فيما سبق: العطف؛ لانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف...

ويمتنع المفعول معه؛ لانتفاء المعية؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف... (٣).

---

(١) انظر: التصريح ٥٣٨/٢، ٥٣٩.

(٢) انظر: أبو عثمان المازني ص ١٦٣، والمقتضب ٥٠/٢.

(٣) انظر: التصريح ٥٣٧/٢.

اختيار المطرزي:

اختار المطرزي أن الوجه في (الرهن) أنه منصوب على المفعولية بإضمار فعل يناسب الاسم الثاني، يعطف على الفعل الأول، والمعنى عنده: قلَّدتُهُ السيفَ، وحمَّلْتُهُ الرهنَ، فهو من باب: مُتَقَلِّدًا سَيْفا ورمحا، وعلفتها تبنا وَمَاء بَارِدًا.

وهذا التوجيه سبقه إليه الفراء وجماعة من الكوفيين، والفارسي وجماعة من البصريين.

ثم ذكر – أيضا – أنه يحتمل ألا يجعل من هذا الباب، بل يكون التقليد في الرهن مجازًا، كقولهم: قلَّدتُهُ العمل فتقلده، فينتصب الثاني بما انتصب به الأول، كما سبق توضيحه.

وقد عبَّر عن اختياره صراحة فقال: "إلا أنَّ الأول أسلم؛ وذلك أن إرادة الحقيقة والمجاز معًا في لفظة واحدة غيرُ مُطّرِدٍ".

وهو الأولى عندي؛ إذ النصب على المفعولية بإضمار فعل يناسب الاسم الثاني أشهر وأيسر.

٧ – ورود الحال مصدرًا

المصدر إما نكرة وإما معرفة، من وروده نكرة منصوبًا في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾ (١)، ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ﴾(٢).

وفي كلام العرب: (قتلته صبرًا، ولقيته فجأة، ورأيته عيانًا، وأتيته ركضًا، وطلع القمر بغتة).

ومن وروده معرفة منصوبًا قول لبيد: [من الوافر]

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ** ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ(٣)

ونحو: (جاء زيدٌ وحدَهُ، وفعلتَهُ جُهْدَكَ وطاقتَك) (٤).

وقد اختار المطرزي أن هذه المصادر تعرب أحوالًا؛ لقيامها مقام أسماء الفاعلين، فقال: "وقوله: ويبدو طوعَكم(٥)، أي: طائعًا لكم، وهذا من المصادر التي تقع أحوالًا؛ لقيامها مقام أسماء الفاعلين، كقولهم: (لقيته فجأة، ورأيته عيانًا)، أي: مفاجئًا، ومعاينًا.

ونظيره في مجيئه معرفة قولهم: أرسلها العراكَ، وفعلتَهُ جُهْدَكَ وطاقتَك"(٦).

---

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٨ من سورة نوح.

(٣) انظر: الديوان ص ٨٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٢/٢، والهمع ٢٩٨/٢.

(٥) مقامات الحريري ص ٩١، ٩٢.

(٦) الإيضاح ص ٤٠٦

والحقيقة أن النحويين مختلفون في تخريج هذه المصادر وما أشبهها من المسموع، ولم يشر المطرزي إلى ذلك، بل اكتفى بذكر اختياره في المسألة.

وحتى يتبين لي مذهبه النحوي من خلال اختياره فلا بد من عرض آراء النحاة في تخريج المصادر السابقة، وهي أربعة:

الأول– ذهب سيبويه وجمهور البصريين(١) إلى أن هذه المصادر في مَوضِع الحَال، وأنها على التأويل بالوصف المناسب.

وحجتهم فيما ذهبوا إليه: أنهم يخبرون بالمصادر عن الجثث كثيرًا، كقولهم: (زيدٌ عدلٌ، ورضا، وصومٌ، وفطرٌ)، ففعلوا مثل ذلك في الحال؛ لأنه خبر من الأخبار(٢).

الثاني – ذهب الأخفش (٣) إلى أنها مفاعيل مطلقة، عاملها فعل من لفظ المصدر، وجملة الفعل وفاعله حال، فتقدير (طلع القمر بغتة): طلع القمر يبغت بغتة، وهذا الرأي عند الأخفش على الجواز، ولم ينكر مذهب سيبويه(٤).

---

(١) انظر: الكتاب ٣٧٠/١، والمقتضب ٢٣٤/٣، و٣١٢/٤، والأصول ١٦٣/١، ٢٢٧، والارتشاف ١٥٧٠/٣، وتوضيح المقاصد ٦٩٧/٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٠، والتصريح ٦١٩/٢، ٦٢٠، والهمع ٢٩٨/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٣٨، والتصريح ٦١٨/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، والتذييل والتكميل ٤٤/٩، والارتشاف ١٥٧١/٣ ، والمقاصد الشافية٤٤٠/٣، والتصريح ٦٢٠/٢، ٦٢٣، والهمع ٢٩٩/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية٤٤٠/٣.

وقد نسب بعض العلماء هذا الرأي إلى المبرد، ومنهم: ابن مالك وأبو حيان والشاطبي والشيخ خالد الأزهري والسيوطي(١).

وكلام المبرد في المقتضب يدل على أنه يُعْرِبُ المصادر المذكورة أحوالا على التأويل بالوصف، ولكن قد يأتي في ثنايا كلامه ما يفهم منه أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف.

يقول المبرد: "هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال، وذلك قولك: جاء زيد مشيا، إنما معناه: ماشيا؛ لأنّ تقديره: جاء زيد يمشي مشيا، وكذلك: جاء زيد عدوا وركضا، وقتلته صبرا..."(٢).

وقد رُدَّ هذا الرأي بأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب به، فينبغي أن يجوز ذلك في كل مصدر له فعل، وألا يقفوا ذلك على السماع، وإن كان الدليل هو الفعل الظاهر، فذلك لا يمكن؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجأة، ولا الإتيان على الركض؛ لأنها أعم مما ذكر بعدها(٣).

الثالث – ذهب الكوفيون إلى أنها مفاعيل مطلقة، والعامل فيها هو الفعل المذكور بعد تأويله بفعل من لفظ المصدر، وليست في موضع الحال، فالتقدير في (طلع القمر بغتة): بغت القمر بغتة(٤).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، والتذييل والتكميل ٤٤/٩، والارتشاف ١٥٧١/٣ ، والمقاصد الشافية٤٤٠/٣، والتصريح ٦٢٠/٢، والهمع ٢٩٩/٢.

(٢) المقتضب ٣١٢/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٦٨/٥، والمقاصد الشافية ٤٤٠/٣.

(٤) انظر: الارتشاف ١٥٧٠/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٩٩/٢، والتصريح ٦٢٣/٢، ٦٢٤، والهمع ٢٩٩/٢.

الرابع – ذهب جماعة من النحاة إلى أنها مصادر على حذف مضاف، أي: لقيته لقاء فجأة, وأتيته إتيان ركض, وسار سير عدو, فتقدر مضافا مصدرا من لفظ الفعل(١).

اختيار المطرزي:

تبين من نص المطرزي أنه يعرب المصادر المنصوبة السابقة أحوالا؛ لقيامها مقام أسماء الفاعلين، وهو في اختياره هذا يوافق سيبويه وجمهور البصريين.

وهذا الإعراب أولى من غيره؛ لأن ضوابط الحال تنطبق على هذه المصادر من حيث الدلالة على الهيئة، وصلاحية وقوعها جوابًا لـ(كيف)(٢).

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤٥/٩، والتصريح ٦٢٤/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤٢٣/٣.

٨ – استعمالات (اللهم)

إذا أردنا نداء اسم الجلالة قلنا: (يا الله)، أو: (اللهمَّ)، والأكثر أن نقول: (اللهمَّ)، وهو الوارد في آيات الذكر الحكيم.

وقد تخرج عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين كما ذكر المطرزي، قال: "اللهم: كلمة تستعمل في الدعاء بمعنى (يا الله)، والميم فيها عوض من حرف النداء؛ ولذلك لا يجمع بينهما.

وإنما فتحت من قِبَلِ أن الحروف مبنية، والأصل في البناء السكون، فلما زيدت الميمان وهما ساكنتان، حُرِّكَتِ الثانية بالفتح؛ لالتقاء الساكنين، واختاروا الفتحة؛ لخفتها، فقيل: (اللهمَّ)، هذا أصلها.

ثم قد يؤتى بها قبل (إلا) إذا كان المستثنى عزيزًا نادرًا، وكأن قصدهم بذلك الاستظهار بمشيئة الله تعالى في إثبات كونه ووجوده، إيذانًا بأنه بلغ من الندرة حدَّ الشذوذ، وهذا كثير في كلام الفصحاء، وعلى ذلك قوله في المقامة الخامسة: "اللهُمَّ إلا أن تَقِدَ نارُ الجوعِ"(١)، ألا ترى كيف يقطر منه ماءُ الندرة ويلوح عليه سِيما الشذوذ!

وقد تجئ في جواب الاستفهام قبل (لا، ونعم) كثيرًا، من ذلك: ما قرأت في حديث عمير بن سعد، وقد أتاه رسول عمر – رضي الله عنه – فقال له: كيف تركت أمير المؤمنين؟ فقال: صالحًا، وهو يُقرِئك السلام، فقال له:

(١) مقامات الحريري ص٤٢. والمعنى: إلا أن يشتد جوعكم. انظر: الإيضاح للمطرزي ص ٢٥٩.

ويحك... لعله استأثر نفسه، قال: اللهم لا. فقال: لعله فعل كذا، قال: اللهم لا، في حديث طويل(١).

وعلى هذا قول صاحب المقامات في الثالثة والأربعين: "فناشَدتُكَ اللهَ، هلْ ألفَيْتَ أسْحَرَ منكَ بلاغَةً، وأحسَنَ للّفْظِ صِياغَةً؟ فقال: اللهُمَّ نعَمْ"(٢).

قلت: وكأن المتكلم لقصده إثبات الجواب مشفوعًا بذكر الله تعالى- ليكون أبلغ وأوقع، وفي نفس السائل أنجع، وليُعلم أنه على يقين من إيراده، وبصيرة من إثباته- قد جعل نفسه في معرِضِ من أقبل على الله تعالى؛ ليجيب عما سأله مثلا، ولا شك أن من كان هذه حاله لا يتكلم إلا بما هو صدق ويقين وحق مبين.

وطريقة أخرى: وهو أنهم يقولون: بالله، هل فعلت كذا؟ ونشدتك الله، أكان ذلك؟

فكما يَعْمِدون السؤال بهذه الدعائم من ذكر الله تعالى، فكذلك حالهم في الجواب إذا أرادوا تقريره، بل الجواب أحقُّ وأحوجُ إلى فضل تقوية، وزيادة إثبات؛ لكونه مظِنة الرد والإنكار"(٣).

---

(١) انظر حديثه مفصلا في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢٤٧/١- ٢٥٠، وصفة الصفوة ٦٩٧/١ – ٧٠١.

(٢) مقامات الحريري ص٣٣٥، وانظر: الإيضاح ص ٩٧٨.

(٣) الإيضاح ص ١٥٣ – ١٥٦.

هذا نصُّ المطرزي حول استعمالات (اللهمَّ) في الكلام، وقد أوضح أنها ثلاثة:

الاستعمال الأول

(اللهم): كلمة تستعمل في الدعاء بمعنى (يا الله)، وهو الشائعُ؛ ولذا قال السلف: (اللهُمَّ): مَجْمَعُ الدعاء(١).

وقد ذكر المطرزي أن الميم فيها عوض من حرف النداء، مكتفيا بذكره هذا الرأي، والحقيقة أن فيها – من حيث كونها عوضا أو غير ذلك – خلافًا بين البصريين والكوفيين(٢):

أولًا– مذهب البصريين:

ذهب البصريون(٣) إلى أنها عوض من حرف النداء، ولا يجمع بينهما إلا في الشعر، ومن ذلك قول أبي خراش الهذلي: [من مشطور الرجز]

إني إذا ما حدث ألمَّا

أقول: يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا(٤)

---

(١) انظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ص٢٩.

(٢) انظر: الإبانة والتفهيم ص ٩٤، وعلل النحو للوراق ص ٣٤٣، والإنصاف مسألة(٤٧) ١/٣٤١: ٣٤٧، وأسرار العربية ص١٧٦ / ١٧٧، والتبيين ص ٤٤٩، ٤٥٠، والمقاصد الشافية ٥/٢٩٢، والموفي في النحو الكوفي ص ٤٠٢.

(٣) انظر : الكتاب ٢/١٩٦، والأصول ١/٣٣٨، والإبانة والتفهيم ص ٩٤، والإنصاف مسألة(٤٧) ١/٣٤١: ٣٤٧.

(٤) انظر: شرح أشعار الهذليين ص١٣٤٦.

ومن أدلتهم:

١ – أنه لا يجمع بين (يا) والميم في الاختيار، وهو في الشعر نادر، وهذه أمارة العِوَضِيّة.

٢ – أنه يستفاد من قول: (اللهُمَّ) ما يستفاد من قول: (يا أله).

٣ – أنها في موضعٍ غير المعوض منه، وهذا شأن العوض(١).

ثانيًا– مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون(٢) إلى أن الميم ليست عوضًا عن (يا)، بل هي بقية جملة محذوفة، والتقدير: يا أله أُمَّنا بخير – أي: اقصدنا بخير– ثم حذف الجار والمجرور (بخير)، والمفعول (نا) من أُمَّنا، وبقي التقدير: يا أله أمَّ، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا و(يا)، وبقيت الميم المشددة، فوصلت بالاسم فصار (اللهمَّ)، ويجيزون (يا اللهمَّ) في سعة الكلام.

ومن أدلتهم: السماع كما في الرجز السابق؛ فقد جُمِع فيه بين (يا والميم)، ولو كانت الميم عوضًا من (يا) ما ورد الجمع بينهما؛ والأصلُ ألا يُجمعَ بين العِوَضِ والمعوّضِ عنه.

(١) انظر: التبيين ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢) انظر: معانى القرآن للفراء ٢٠٣/١، والإنصاف مسألة(٤٧) ٣٤١/١: ٣٤٧، والموفي في النحو الكوفي ص ٤٠٢.

وأما القياس فهو: الحمل، أي: حمل (اللهم) في الحذف على نظائر مما حذف منها، مثل: (هلمّ). قال الفراء: "ونرى أن قول العرب: (هلمَّ إلينا) مثلها؛ إنما كانت (هل)، فضم إليها (أُمَّ)، فتركت على نصبها"(١).

الاستعمال الثاني

اللهم: تستعمل قبل (إلا) إذا كانَ المستثنى نادرًا غريبًا.

ومن شواهد هذا الاستعمال ما ورد في النثر عند الفصحاء:

١ – قول الطِّيبي في سورة المُدّثر: "مفعول (شَاءَ)، و(أَرَادَ) يُحذف في الكلام الفصيح، اللهم إلا أن تكون فيه غرابة"(٢).

فالغرض: أنَّ المستثنى مستعان بالله تعالى في تحقيقه؛ تنبيهًا على ندرته، وأنّه لم يأت بالاستثناء إلا بعد التفويض لله تعالى(٣).

٢ – قول الفقهاء: (لا يجوز أكل الميتَة، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يضْطَرَّ فَيجوز)(٤).

٣ – قول النحويين: (أنا لا أزورك، اللهم إلا أن تدعوَني)؛ لأن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل(٥).

٤ – قول الحريري في المقامة الخامسة: "اللهُمّ إلاّ أن تَقِدَ نارُ الجوعِ".

---

(١) معانى القرآن ٢٠٣/١.

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) ١٤١/١٦.

(٣) انظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ص٢٩.

(٤) انظر: الهمع ٦٤/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٣، والتصريح ٤١/٤.

وقد جعل المطرزي هذا الاستعمال كثيرًا مستدلا بقول الحريري، فقال: قد يؤتى بها قبل (إلا) إذا كان المستثنى عزيزًا نادرًا، كأنّهم لندوره استظهروا بالله تعالى في إثبات وجوده.

الاستعمال الثالث

اللهم: كلمة تستعمل في جواب الاستفهام قبل (لا، ونعم)؛ لتأكيد الجواب في نفس السامع.

ومن شواهد هذا الاستعمال ما ورد في الحديث الشريف وفي النثر:

١ – "... نَشَدْتُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فقال رسول الله – صلى الله عليه و سلم– : "اللَّهُمَّ نَعَمْ"(١).

٢ – ورد في حديث عمير بن سعد السابق: (اللَّهُمَّ لا)، فقال: لعله فعل كذا، قال: (اللَّهُمَّ لا).

٣ – قال الحريري: "فناشَدتُكَ اللهَ، هلْ ألفَيْتَ أسْحَرَ منكَ بلاغَةً، وأحسَنَ للّفْظِ صِياغَةً؟ فقال: اللهُمّ نعَمْ".

وقد جعل المطرزي هذا الاستعمال كثيرًا مستدلا بحديث عمير بن سعيد، وبقول الحريري، وَوَجْهُ استعمالهِ عنده أمران:

١ – كأن المتكلم لقصده إثبات الجواب مشفوعا بذكر الله تعالى– ليكون أبلغ وأوقع، وفي نفس السائل أنجع، وليُعلم أنه على يقين من إيراده، وبصيرة من

(١) سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٩، برقم: (١٤٠٢). والسؤال هو من الرجل الذي دخل على رسول الله – صلى الله عليه و سلم – المسجد.

إثباته– قد جعل نفسه في معرِضِ من أقبل على الله تعالى؛ ليجيب عما سأله مثلا.

٢ – أنهم يقولون: بالله، هل فعلت كذا؟ ونشدتك الله، أكان ذلك؟

فكما يَعْمِدون السؤال بهذه الدعائم من ذكر الله تعالى، فكذلك حالهم في الجواب إذا أرادوا تقريره، بل الجواب أحقُّ وأحوجُ إلى فضل تقوية، وزيادة إثبات، لكونه مظِنة الرد والإنكار.

وقد حكم أبو حيان على هذين الاستعمالين بالشذوذ، فقال: "ولا يستعمل (اللهمَّ) إلا في النداء، وشذ استعماله في غير النداء" (١).

اختيار المطرزي:

اختار المطرزي أن الكثير استعمال (اللهم) في النداء، وقد ذهب إلى أن الميم فيها عوض من حرف النداء، مختارًا رأي البصريين الذي لم يُسَمِّه.

والحقُّ: أنه مذهب قوي بعيدٌ عن التكلف، وبقي عليه أن يقول: ولذلك لا يجمع بينهما إلا في الشعر، كما ذكر البصريون.

ومع هذا فقد رأى أنها تخرج عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين، وهذا واضح من قوله: "ثم قد يؤتى بها قبل (إلا)...، وقد تجئ في جواب الاستفهام..."، وقد استدل بما ورد في الحديث الشريف، وبما ذكره الحريري صاحب المقامات.

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٢.

وهذان الاستعمالان انفرد بذكرهما المطرزي، وحكاهما السيوطي عنه(١)، وحكى الثاني عنه ابن عابدين الدمشقي الحنفي(٢).

وأرى أنَّ ما ذكره المطرزي فيهما من معنى لطيف يُحَسِّنُ استعمال (اللهم) قبل (إلا) إذا كان المستثنى غريبًا نادرًا، واستعمالها – أيضا – في جواب الاستفهام قبل (لا، ونعم)؛ لتأكيد الجواب في نفس السامع.

٩ – الوزن المشترك بين الفعلية والاسمية من حيث الصرف والمنع

يمنع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وليس كل وزن للفعل يمنع الصرف، بل الوزن المعتبر في منع الصرف ثلاثة أقسام:

١ – وزنٌ يخصّ الفعلَ، فلا يوجَد في الأسماء، وإن وجد في الأسماء كان منقولا من الأفعال، نحو وزن: (فُعِلَ، وفَعَّل)، فلو سميت رجلا بـ(ضُرِبَ)، أو: (عثَّر) منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

٢ – وزن يكون في الأفعال والأسماء، إلَّا أنّه في الأفعال أغلبُ؛ لكثرته، كـ(إثمد، وإصْبَع)، فإنهما يكثران في الفعل دون الاسم، كـ(اضربْ، واسمعْ)، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سميت رجلا بـ(إثمد، وإصبَع) منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

٣ – وزن يكون في الأفعال والأسماء، إلَّا أنّه في الأفعال أغلبُ؛ لأن فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، كـ(أحمد، ويزيد)، فإن كلا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم

(١) انظر: الهمع ٦٤/٢.

(٢) انظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ص٢٩.

والغيبة، ولا يدل على معنى في الاسم؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل(١).

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل، ولا غالبٍ فيه – بأن كان مشتركًا في الفعل والاسم على السواء، نحو: (ضَرَبَ) بالبناء للمعلوم، فإن هذا الوزن يوجد في الاسم، نحو: (حَجَر، وشَجَر) – ففيه من حيث الصرف والمنع خلاف بين النحويين، وقد ذكر المطرزي منه رأي عيسى بن عمر الذي يرى المنع.

قال المطرزي: "ابن جلا، قيل: هو الصبح، وقيل: هو القمر، وقال حمزة(٢): هو أول النهار، قال: وخالف الخليلُ (٣) هذا التأويلَ فزعم أنه اسم رجل بعينه، واحتج بقول سُحَيْم بن وَثِيل الرِّيَاحي:

أَنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا ** متى أَضعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي(٤)

وتمثل به الحجاج على منبر الكوفة(٥)، قال(٦): وابن جلا هذا كان فاتكًا يطلع في الغارات من ثنايا الجبال، فَضُرِبَ به المثل مِنْ بَعْدُ، ومعناه: أنا المشهور.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ١٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٣، والتصريح ٤ / ٢٤٦-٢٤٩.

(٢) انظر: الدرة الفاخرة ٢/ ٤٨٨.

(٣) انظر: العين (ج ل و) ١٨١/٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو لسُحَيْم بن وَثِيل اليربوعي في الكتاب ٢٠٧/٣، ومجالس ثعلب ص ٢١٢.

(٥) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣١.

(٦) أي: حمزة الأصبهاني في الدرة الفاخرة ٢/ ٤٨٩.

وعن عيسى: أنه كان لا يصرف رجلا سُمِّي بـ(ضَرَبَ)، ويحتج بهذا البيت، ويقول: لم يُنون (جلا)؛ لأنه على وزن (فَعَلَ).

وليس له في البيت حجة؛ لأنه مَحْكِيٌّ على ما كان عليه قبل التسمية، كـ(تأبط شرًّا)، و(يزيدُ) في:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ(١)

وتقديره: ابنُ مَنْ يقال فيه جلا الأمور وكشفها، أو جلا أمرُهُ وَوَضَحَ"(٢).

فالواضح من نص المطرزي أن هذه من المسائل الخلافية بين عيسى بن عمر وجمهور النحويين، وفيها رأيان:

الرأي الأول– ذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف المشترك إذا كان منقولا من الفعل، كما لو سميتَ رجلا بـ(ضَرَبَ)، أو: (عَلِمَ)، أو: (ظَرُفَ)(٣).

وذكر المرادي والأشموني(٤) أنه نُقِلَ عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، فقالا: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجْرِه في المعرفة، نحو: رجل اسمه (ضرب)؛ فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل.

---

(١) من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، وتمامه: ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ.

(٢) الإيضاح ٨٥٤ – ٨٥٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٦/٣، وعلل النحو ص ٤٦٧، وشرح المفصل ١ / ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٧، تمهيد القواعد ٨/ ٣٩٨٦، والمقاصد الشافية ٦٤٨/٥، وشرح الأشموني ٣٨٣/٣.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢١٣/٣، وشرح الأشموني ٣٨٣/٣.

فإن غلب في الاسم فَأَجْرِهِ في المعرفة والنكرة، نحو: رجل مسمى بـ(حجر)؛ لأنه يكون فعلا، تقول: (حجر عليه القاضي)، ولكنه أشهر في الاسم.

وإنما قالا: (يقرب)؛ لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسمًا وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلًا؛ ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن(١).

وقد احتج عيسى بن عمر بقول الشَّاعِر:

أنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا ** متى أَضعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي

فـ(جلا): فعل فارغ من الضمير، وإنما لم ينون؛ لأنه عنده غير منصرف(٢).

الرأي الثاني- ذهب جمهور النحويين(٣) وعلى رأسهم الخليل وسيبويه (٤) إلى أن المشترك بين الاسم والفعل لا يمنع من الصرف، فمثل: (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)، و(ظَرُفَ) إذا سُمِّي به منصرفٌ - ونظير ذلك من الأسماء: (حَجَرٌ)، و(كَتِفٌ)، و(عَضُدٌ) - واحتجوا بما يأتي:

١ - أن العرب تصرف (كَعْسَب) اسم رجل، مع أنه منقول من (كَعْسَبَ) إذا أسرع(٥).

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣ / ٣٨٣.

(٢) انظر: المقاصد النحوية٤/ ١٨٣٢، والتصريح ٢٥٢/٤.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٤، والارتشاف ٢ / ٨٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣ /١٩٤- ١٩٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤، والارتشاف ٢/ ٨٥٧.

(٥) الكتاب ٣ / ٢٠٦.

٢ – أن أصل الأسماء الصّرْف، وَإِنَّمَا تثقل الْأَسْمَاء إِذا كَانَت على وزن يخْتَص بالفعل، فتثقلُ لِثقل الفِعْل، فَإِذا كَانَ المثال مُشْتَركا للاسم وَالفِعْل، كَانَ حمل الاسم على أَصله أولى من نَقله عَنهُ؛ إِذ لم يغلب عليه مَا يُوجب الثّقل(١).

أما عن (جلا) في البيت الذي احتج به عيسى بن عمر فللنحاة فيه تأويلات:

١ – يحتمل أن (جلا) اسم رجل، وكان صاحب قتل يطلع في الغارات من ثنايا الجبال، فَضُرِبَ به المثل مِنْ بَعْدُ، وتأويله: أنا ابن الواضح الأمر المشهور، ذكر ذلك الخليل(٢)، وقيل: إن (جلا) علم غلب على أبيه(٣).

٢ – يحتمل أن يكون في (جلا) ضمير الفاعل، فيكون محكيا؛ لأنه منقول من جملة، والجُمَلُ تُحْكَى إذا سُمّي بها، كما قالوا : (بَرَقَ نَحْرُهُ)، و(شَابَ قَرْنَاهَا)، كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا الأمور، ذكر ذلك سيبويه والوراق وابن يعيش والمرادي والأزهري والأشموني(٤).

٣ – يحتمل أن يكون (جلا) اسمًا مقصورًا لا فعلًا، على حذف مضاف تقديره: أَنا ابن ذي جلا، والجلا: هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس من جانبي الجبهة، ذكر ذلك أبو علي القالي(٥).

---

(١) انظر: علل النحو ص٤٧٦، وشرح المفصل ١٧٢/١.

(٢) انظر: العين (ج ل و) ١٨١/٦.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب٤٥٦/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٧، وعلل النحو ص ٤٧٦ ، وشرح المفصل ١ / ١٧٣، وتوضيح المقاصد ١٢١٣/٣، والتصريح ٢٥٣/٤، وشرح الأشموني ٣٨٢/٣.

(٥) انظر: المقصور والممدود ص ٦٥، وأمالي ابن الحاجب٤٥٦/١.

٤ – يحتمل أن يكون (جلا) وفاعله جملة في موضع جر صفة لموصوف محذوف، تقديره: أنا ابن رجل جلا، ذكر ذلك الزمخشري وغيره(١).

اختيار المطرزي:

الواضح من نص المطرزي أنه يردُّ البيت الذي احتج به عيسى بن عمر على أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل إذا سُمِّي به منع من الصرف، فظهر اختياره رأي جمهور النحويين.

قال: " وليس له في البيت حجة؛ لأنه مَحْكِيٌّ على ما كان عليه قبل التسمية، كـ(تأبط شرًّا)...، وتقديره: ابنُ مَنْ يقال فيه جلا الأمور وكشفها، أو جلا أمرُهُ وَوَضَحَ".

والمطرزي مسبوق في هذا التأويل بسيبويه؛ إذ قال: "ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية...، كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا"(٢).

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور؛ إذ مع هذه الاحتمالات لا يكون في الاستشهاد بهذا البيت حجة.

(١) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ١٥٥، وأمالي ابن الحاجب١/٤٥٦، وشرح المفصل ١ / ١٧٣، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٤٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/١٢١٣، والتصريح ٤/٢٥٣.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٠٧.

المبحث الثاني: الاختيارات الصرفية

١ – صوغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول

يصاغ اسم التفضيل من اللفظ الذي يراد التفضيل في معناه إذا استوفى شروطا، ومنها: أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم، فلا يبنى اسم التفضيل من فعل مبني للمجهول، وما ورد من ذلك فهو شاذ، وهذا هو مراد المطرزي عندما قال: "**وقوله: " (أزهى راكبٍ) (١)، وقولهم: (أزهى من الغراب)(٢) من أخوات: (أشغل من ذات النِّحْيَيْنِ) (٣)، وهو أشهر منه في أن كُلًّا منها شاذ؛ لأن القياس أن يُفَضَّل على الفاعل دون المفعول**"(٤).

فقد نصَّ المطرزي على اختياره، والحقيقة أن المسألة فيها تفصيل على رأيين:

الرأي الأول: أن المبنيَّ للمفعول من الأفعال لا يصاغ منه أفعل التفضيل إن أدى ذلك إلى الالتباس بفعل الفاعل (٥)، وإن لم يَلْتَبس فالجمهور على المنع أيضًا(٦).

---

(١) أي: الحريري في المقامات ص ١١٧.

(٢) "أَزْهَى مِنْ غُرَابٍ؛ لأنه إذا مشى لا يزال يَخْتال وينظر إلى نفسه". مجمع الأمثال١ / ٣٢٧.

(٣) بنوه من (شغل)؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولة. والنحيين: تثنية نحي، وهو زق السمن. انظر: مجمع الأمثال١ / ٣٧٦، والتصريح ٣/ ٤٣٦.

(٤) الإيضاح ص ٤٥٧، ٤٥٨، وانظر: المغرب في ترتيب المعرب ٤٢٨/٢.

(٥) انظر: المفصل ص٢٩٧، والبديع في علم العربية ٢٩٠/١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥١، والمقاصد الشافية ٤٧٧/٤، ٥٧٤، وشرح الأشموني ٦٤/٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٥٢/٣، والمقاصد الشافية ٤٧٧/٤، ٥٧٤.

والعلة في ذلك: إجراءُ ما لا لَبْس فيه على ما فيه اللَّبْس؛ ليجَري البابُ كلُّه مَجْرىً واحدًا(١).

والذي يقع فيه اللبس: ما كان بناؤه عارضًا، نحو: (ضُرِبَ)، فلا تقول: (محمد أضرب من فلان) ويكون مضروبًا؛ لأنهم لو فعلوا ذلك، للزم لبسٌ بين تفضيل الفاعل، وتفضيل المفعول.

والذي لا لبس فيه: ما كان بناؤه لازمًا، نحو: (زُهِيَ، وشُغِلَ)، وما ورد من ذلك فهو شاذ؛ إذ قالوا: (هو أزهى من ديك)، و(أشغل من ذات النِّحْيَيْنِ).

والعلة التي من أجلها لا يصح صوغ أفعل التفضيل من الفعل المبني للمجهول: خوف الالتباس بالفعل المبني للمعلوم؛ فتختلط المعاني، ولأن القياس أن يُفَضَّل على الفاعل دون المفعول(٢).

الرأي الآخر: أجاز سيبويه والحريري صوغ أفعل التفضيل من الفعل الذي لزم البناء للمجهول؛ لأنه قد جاء من ذلك شيء صالح، فقد ورد في كلام سيبويه: "وهُمْ بِبَيَانِه أَعْنَى"(٣)، من: عُنيتُ بحاجتك (٤).

وورد في مقامات الحريري(٥): "أريدُ أزْهى راكبٍ على أشْهى مرْكوبٍ".

وأجاز ذلك ابن مالك وابنه أيضًا؛ لأن هذه الملازمة تمنع اللبس(٦).

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤/٤٧٨، ٥٧٤.

(٢) انظر: المفصل ص٢٩٧، وشرح المفصل ٤/١٢٦، ١٢٧.

(٣) الكتاب ١/٣٤.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤/٥٧٤.

(٥) ص ١١٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٥، ٥٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٢، والمقاصد الشافية ٤/٤٧٧، ٥٧٤.

وقد استشهد ابن مالك على ذلك بالسماع؛ نحو قولهم: (هو أَزْهَى مِنْ دِيكٍ)، و(أَشْغَلُ من ذَاتِ النّحْيْينْ)، و(أَشْهَرُ من غَيْره)، وأَعْذَرُ، وألوم، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى، وجميعُ ذلك من فِعْل المفعول، ولا لَبْس فيه.

ورأى أيضًا عدم الاقتصار على المسموع فقال: "وعندي أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده؛ لعدم الضائر، وكثرة النظائر"(١).

اختيار المطرزي:

ذهب المطرزي إلى أنَّ المبنىَّ للمفعول من الأفعال لا يصاغ منه أفعل التفضيل، وقد حكم على ما ورد من ذلك بالشذوذ، كقول الحريري السابق: "أريدُ أزْهى راكبٍ على أشْهى مرْكوبٍ"؛ لأن القياس أن يُفَضَّل على الفاعل دون المفعول.

وهو متأثر بما ذكره الزمخشري في مفصله؛ إذ قال: "والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول، وقد شذ نحو قولهم: (أشغل من ذات النِّحْيَيْنِ)..."(٢). **والراجح عندي** جواز صوغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول عند أمن اللبس؛ لكثرة المسموع الوارد عن العرب كما قال ابن مالك.

(١) شرح التسهيل ٣/٤٥. وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/١١٢٦، ١١٢٧.
(٢) المفصل ص٢٩٧.

٢ – وزن (استكان)

ورد مصدر الفعل (استكان) في قول الحريري في مقدمته: "فقدْ مدَدْنا إليْكَ يدَ المسْألَةِ، وبخَعْنا بالاسْتِكانَةِ لكَ والمَسْكَنةِ"(1).

وقد أوضح المطرزي أصله ووزنه فقال: "ويقال: استكان إذا ذل وخضع، وهو (استفعل من الكون)، أي: صار له كون خلاف كونه، كما يقال: استحال إذا تغير من حال إلى حال، إلا أن استحال عام في كل حال، واستكان خاص بالتغير عن كون خاص، وهو خلاف الذل.

وقيل: هو من (استفعل من الكين)، وهو لحمة داخل المتاع، قال جرير:

غَمَزَ ابنُ مُرَّةَ يا فَرَزْدَقُ كَيْنَها **غَمْزَ الطَّبِيبِ نَغانِغَ المَعْذُورِ(٢)

ويجوز أن يكون أصله: (استكنَ، افتعل من السكون)، وزيدت الألف؛ لإشباع الفتحة، كقوله:

يَنباعُ مِن ذِفرى غَضوبٍ جَسرَةٍ(٣)

أي: ينبع.

وقوله:

ومن ذمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ(٤)

---

(١) المقامات ص ١٤.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٨٥٨، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٢٣٥/١.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل لعنترة في ديوانه ص ١٩٥، والخصائص ١٢١/٣.
وعجزه:..... ** زَيّافَةٍ مِثلَ الفَنيقِ المُكدَمِ

(٤) هذا عجز بيت من الوافر لابن هَرْمة في ديوانه ص٩٢، والخصائص ١٢١/٣.
وصدره: وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِيْنَ تَرْمِي **.....

أنشدهما ابن جني في فصل ذَكَرَ فيه زيادة الألف لإشباع الفتحة(١).

وَنَصّ أبو علي الفارسي (2) حيث ذكر قوله تعالى:﴿ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْ**﴾(3)، فقال: لا أحمله على أنه (افتعلوا) من السكون، وزيدت الألف كما زيدت في (منتزاح)، لكنه عندي (استفعلوا) مثل (استقاموا)، والعين حرف علة؛ ألا تراه قد ثبت اسم الفاعل منه في نحو قول ابن أحمر:**

فلا تَصِلِي بمطروق إذا ما ** سَرَى في القوم أصبح مُستكينا(٤)

وفي يستكين أيضا"(٥).

فالواضح من نص المطرزي أن هناك خلافًا في وزن (استكان) على رأيين:

الرأي الأول– أن وزنه (استفعل)، سواء أكان من الكون، أم من الكين.

وممن ذكر بأنَّه من (الكون) الفارسي والعكبري والسخاوي (٦)، وأصله: (اسْتَكْوَنَ)، فنقلت حركة الواو إلى الكاف، وقلبت الواو ألفًا، فأُعِلَّ بالنَّقل والقلب معًا.

---

(١) انظر: (باب في مَطْلِ الحركات) في الخصائص ١٢١/٣ .

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ص١١٥، ١١٦.

(٣) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٤) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص١٦١، والخصائص ٣١٧/٣.

(٥) الإيضاح ص ١٦٧، ١٦٨.

(٦) انظر: المسائل الحلبيات ص١١٥، وإملاء ما من به الرحمن ص١٥٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة ١٥٤/١، ١٥٥.

وممن ذكر بأنه من (الكين) ابن القطاع (١)، وأصله: (استَكْيَنَ)، فأُعِلَّ بالنَّقل والقلب أيضًا.

وممن ذكر الاثنين: الثمانيني وأبو العلاء المعري والرضي(٢).

الرأي الآخر: ذهب الفراء فيما حكاه العكبري والسمين عنه (٣) إلى أنَّ وزنه (افتعل)، وأصله: استكن من السُّكون، ثم زيدت عليه الألف؛ لإشباع الفتحة فقالوا: (اسْتَكَانَ).

واستُدِلَّ لذلك بأن الألف قد زيدت لإشباع الفتحة، كما في (ينباع) من قول عنترة:

يَنباعُ مِن ذِفرى غَضوبٍ جَسرَةٍ ** زَيّافَةٍ مِثلَ الفَنيقِ المُكدَمِ

وكما في (بِمُنْتَزَاحِ) من قول ابن هَرْمَةَ:

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِيْنَ تَرْمِي ** وَعَنْ شَتْمِ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

اختيار المطرزي:

يرى المطرزي جواز الوزنين، ودليل ذلك: أنه بعد أن صدّر المسألة بأن الفعل (استكان) وزنه: استفعل، قال: "ويجوز أن يكون أصله: استكن، افتعل من السكون، وزيدت الألف لإشباع الفتحة"، ثم استدل بما أنشده ابن جني.

---

(١) انظر: الأفعال ص ١٧٦/٢، ونسب للفارسي أيضا في تهذيب اللغة ٢٠٤/١، والخصائص ٣٢٤/٣، وتاج العروس ٧٨/٣٦.

(٢) انظر: شرح التصريف ص٤٥٩، ورسالة الملائكة ص ٢١٤، ٢١٥، وشرح الشافية ٧٠/١.

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن ص١٥٣، والدر المصون٤٣٢/٣.

ومما يدل – أيضًا – على أن المطرزي يُجَوِّزُ في (استكان) أن يكون (افتعل): قوله في موضع آخر من شرحه عند ذكره (ينباع) من بيت عنترة السابق: فإنه أراد (يَنْبَعُ)، إلا أنه لما أشبع الفتحة فيه تولد منها ألف، كما في (استكان)(١).

والراجح في المسألة أن الفعل (استكان) وزنه (استفعل)؛ للأسباب الآتية:

١ – أن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها، تقول: (استكان يستكين استكانة فهو مستكين ومستكان له)، والإشباع لا يكون على هذا الحد (٢).

٢ – أنه لو كان وزنه (افتعل) من (سكن)؛ لكانت الألف في (استكان) زائدة، وزيادة الألف في (افتعل) بعيد.

٣ – أنه لو كان (افتعل) لم يجئ مصدره على (استكانة)، بل على (استِكَان) بغير التاء؛ لأن مصدر افتعل: (افتِعَال) لا (افتعالة)(٣).

٤ – أنه على القول بالإشباع يكون الإشباع في (اسْتَكَانَ) لازمًا، بخلاف (يَنْبَاعُ).

---

(١) انظر: الإيضاح ص٢٧٦، و١٠١٣.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ص ١١٥، ١١٦، وإملاء ما من به الرحمن ص١٥٣، وسفر السعادة ١/١٥٤، ١٥٥.

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب لحسن بن محمد الحسيني الأستراباذي ٢/٧٤٥.

٣ – وزن (بُرْهان)

البُرهانُ: بيانُ الحجة وإيضاحُها(١)، وللعلماء في وزنه خلاف ذكره المطرزي، قال: "**بَرْهَنَ: جاء بالبرهان، وهو مولَّد، والفصيحُ: أَبْرَهَ.**

وقال ابن جني(٢): (بُرْهان) عندنا: فُعلال، كـ(قُرطاس وقُرناس)، وليست نونه بزائدة؛ يدل عليه قولك: (برهنت له على كذا)، أي: أقمت الدليل عليه، وهذا قاطع. ومثله: (دِهقان) فِعلال، من (تدهقن)، وليس في الكلام تفعلن، والقياس فيهما أن تكونا زائدتين؛ حملا على الأكثر، لكنِ السماعُ ورد بما رغَّب عن القياس"(٣).

فهذا النص صريح في اختلاف العلماء في وزن (برهان)، وهو مبني على الاختلاف في أصالة النون فيه أو زيادتها، وهو على رأيين:

الرأي الأول– ذهب الأزهريُّ إلى أنَّ الوزن: (فُعْلان)، والنون زائدة، وأنَّ قولهم: (بَرْهَن فلانٌ): إذا جاء بالبُرْهان من المُوَلَّد، والصواب أن يقال: (أَبْرَه الرجلُ) : إذا جاء بالبُرْهان، فالنُّون عنده نون المصدر.

وأجاز أن تكون نون الجمع على (فُعْلان)، ثمّ جعلت كالنّون الأصليّة على التوهم، فاشتقّوا منها الفعل، بثبوت النّون(٤)، وإلى هذا ذهب الزّمخشريّ، والمطرزي، والزبيدي(٥).

---

(١) انظر: العين ٤ / ٤٩، وتهذيب اللغة ١٥٨/٦، وأساس البلاغة٥٨/١،(ب ر هـ).

(٢) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص٢٠.

(٣) الإيضاح ص٣٣٩.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٥٧/٦.

(٥) انظر: أساس البلاغة٥٨/١، والإيضاح ص ٣٣٩، وتاج العروس ٣٤١/٣٦.

الرأي الآخر – ذهب ابن جنّي والجوهري (١) إلى أن الوزن: (فُعْلال)، والنون أصلية، واستدل ابن جني على ذلك بنحو: (برهنت له على كذا)، بثبوت النون.

ونظيره: (دِهقان): وهو (فِعلال)، وليس بـ (فِعلان)، ودليله قولهم: (قد تدهقن فلان)، وليس في الكلام (تفعلن).

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في الصّرف ومنعه؛ فإن اشتُق من (برهن) فهو مصروفٌ، وإن اشتُق من (بَرَهَ) فهو ممنوعٌ من الصّرف إذا سُمِّيَ به(٢).

اختيار المطرزي:

ذهب المطرزي إلى أن (بَرْهَنَ) مولَّدٌ، وأن الفصيح (أَبْرَهَ)، فالوزن عنده (فُعْلان) بزيادة النون، وهو في اختياره هذا مسبوق بغيره من العلماء كالأزهري والزمخشري، وعليه فالأفصح عندهم أن يُقال: (أَبْرَهَ فلان) إذا جاء بالبُرْهان، أما نحو: (بَرْهَنَ فلانٌ) فهو مولَّد.

والظاهر لي أن النون في (برهان) أصلية، ووزنه (فُعْلال)؛ لقول ابن جني: (برهنت له على كذا) بثبوت النون، ولثبوتِها – أيضًا – في: (بَرْهَنَ يُبَرْهِنُ بَرْهَنَةً)، فـ(بَرْهَنَ): (فَعْلَلَ) لا (فَعْلَنَ)؛ لأنَّ (فعلَنَ) غيرُ موجود في أبنيتهم(٣).

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ص٢٠، والصحاح ٣٥٦/٦ (ب رهـ ن).

(٢) انظر: الدر المصون ٧٢/٢.

(٣) انظر: السابق ٧٢/٢.

وأنه لفظ عربي؛ لقول الجوهري: "البرهان: الحجة، وقد برهن عليه، أي: أقام الحجة"(١)، والجوهري من اللغويين الأثبات.

ويجوز أن نقول – أيضًا – : (أَبْرَهَ فلان)، إذا جاء بالبُرْهان؛ جمعًا بين ما حكاه اللغويون.

٤ – وزن (تَفْئِلَة)

يقال: (جاء فلانٌ على تَفْئِلَة ذلك)، أي: على أثره، وعلى القرب من وقته(٢)، وهذا هو المراد من قول الحريري(٣):[من مجزوء الكامل]

ولَطالَما طلَعَ الأسى ** وعلى تَفيئَتِه غرَبْ

وقد ذكر المطرزي في وزنها خلافا بين العلماء فقال: "وهي (تفْعِلة) من فاء الشيء يفيء: إذا رجع.

وقالوا أيضًا: (جاء على أَفَفِ ذاك، وَتَئِفَّة ذاك، وأفَّان ذاك)، فقولهم (تئِفّة): (تفعِلة) من الأفف، كما أنّ (تفيئة): (تفعِلة) من الفيء.

وأما ما ذَكَرَه السيرافي عن سيبويه (٤) – رحمهما الله – أنها (فَعِلَّة) فالله أعلم بصحته.

والصحيح: أنها (تفْعِلة) بزيادة التاء؛ بدليل اشتقاقهم إياها من الأفف...

---

(١) الصحاح ٣٥٦/٦.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ١٢٤٧/٣، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢٣٦، والقاموس المحيط ص٤٩.

(٣) المقامات ص١٤٩.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٨/٤، وشرح كتاب سيبويه ١٧٤/٥.

علـى أن الإمـام المحقـق أبـا علـي الفارسـي نـص فـي كتابـه أنهـا مـن (الفيء)(١)، والقول ما قالت حذامِ.

ويعضده ما مرَّ بي في البغداديات(٢): أن ابن الأعرابي قال: يقال: (أتي في إفَّان ذاك، وأفَّان ذاك، وأفف ذاك، وتئِفَّة ذاك، وتَفِئَّةِ ذاك)، وهي بلا شك (تفْعِلة) من الفيء"(٣).

هذا نصُّ المطرزي في المسألة، وواضح منه أن للعلماء في وزنها رأيين:

الرأي الأول– أن وزن (تَفْيِئَة): (فَعِلَّة)، وقد أورد المطرزي أن السيرافي ذكر هذا عن سيبويه، والله أعلم بصحته.

وتحقيق هذا: أن (تَفْيِئَة) لم يذكرها سيبويه، والمذكور عنده : (تَئِفَّان) على وزن (فَعِلَّان) (٤)، و(تَئِفَّة) على وزن (فَعِلَّة) (٥)، وتابعه في هذا المبرد(٦)، وابن السراج(٧)، وهذا ما نقله السيرافي عنه(٨).

وعليه فالنسبة إليه من حيث الوزن صحيحة؛ لأن (تَئِفَّة) كـ(تفيئة) – الواردة في مقامات الحريري – من حيث اشتراكهما في الوزن، لكن الاختلاف بينهما

---

(١) انظر: المسائل العضديات ص٢٠٨.

(٢) انظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٤٠٨.

(٣) الإيضاح ص٥٤٤، ٥٤٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢٦٤/٤.

(٥) انظر: السابق ٢٧٨/٤.

(٦) انظر: لم أقف على رأي المبرد في كتبه، وهو في: التعليقة ٤/ ٢٥٩، والبغداديات ص ٤٠٧.

(٧) انظر: الأصول في النحو ٢١٢/٣.

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه ١٥٥/٥، ١٧٤/٥.

من حيث الأصل؛ فـ(تَئِفَّة) – و(تَئِفَّان) – من : (ت أ ف)، و(تفيئة) من: (ت ف أ) (١).

وهذا الوزن اختاره ابن عصفور والرضي والحسيني الأستراباذي وأبو حيان(٢).

الرأي الآخر – أن وزن (تفيئة): (تَفْعِلَة)، وإليه ذهب أبو علي الفارسي – واللفظ الوارد عنده (تَئِفَّة) (٣) الذي ذكره سيبويه – وتابعه في هذا ذهب الجوهري وابن القطاع (٤)، وهو اختيار المطرزي، فالتاء زائدة.

واستدل الفارسي على زيادة التاء: بالاشتقاق، أي: باشتقاقهم من الكلمة ما يسقط معها التاء نقلا عن ابن الأعرابي، نحو: (أتاني في إفَّان ذلك، وأفَّان ذلك، وأفف ذلك، وتئِفَّة ذاك، وتَفِئَّةِ ذاك) (٥).

وعلى هذا الرأي فالأصل مختلف؛ لأن (تئِفّة) – و(تَئِفَّان) – من: (أ ف ف)، و(تفيئة) من: (ف ي ء).

اختيار المطرزي:

اختار المطرزي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من أن وزن (تفيئة): (تَفْعِلَة)، مُصَدِّرًا المسألة باختياره، ثم أكده مرة أخرى بلفظ: "والصحيح".

---

(١) انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٢٨، ١٢٩.

(٢) انظر: الممتع ص٦٦، وشرح الشافية للرضي ٣٩٧/٢، وشرح الشافية للحسيني الأستراباذي ٦٤٥/٢، وارتشاف الضرب ٦٤/١.

(٣) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/ ٢٥٩، والبغداديات ص٤٠٧.

(٤) انظر: الصحاح ١٣٣١/٤ (أ ف ف)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢٣٦.

(٥) انظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٤٠٧، ٤٠٨.

واستدل على زيادة التاء بدليل الاشتقاق متابعا شيخه الفارسي، وواصفا إياه بـ(الإمام المحقق)، وأنَّ رأيه لا معترض عليه، فقال: "والقول ما قالت حذامِ".

وقد توقف المطرزي عند صحة نسبة السيرافي إلى سيبويه أن يكون الوزن عنده (فَعِلَّة)، فقال: وأما ما ذَكَرَه السيرافي عن سيبويه أنها (فَعِلَّة) فالله أعلم بصحته، وقد حققت صحة هذه النسبة إلى سيبويه سابقًا.

والذي أراه أن وزن (تفيئة): (فَعِلّة)، كما أن (تئِفّة): (فَعِلّة) وفاقا لسيبويه ومن تبعه، وخلافا لأبي علي الفارسي ومن تبعه كالمطرزي؛ لأن تنصيص سيبويه على أنَّ (تَئِفَّان): (فَعِلّان)، دليل على أنَّ (تَئِفَّة): (فَعِلّة)؛ لأنهما في الأصل (ت أ ف) سواء، فيُحْمَل عليهما (تفيئة) في الوزن وأصالة التاء.

٥ – وزن (شيطان)

قال المطرزي: "الشيطان: (فيعال) من الشطون؛ لبعده من رحمة الله تعالى، وليس بـ(فعلان) من شاط يشيط؛ بدليل قولهم في الجمع: (شياطين)، وفي التصغير: (شُيَيْطِين)"(١).

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(٢)، والاختلاف بينهم في وزنه مبني على الاختلاف في اشتقاقه، وهو على قولين:

القول الأول– أن وزنه (فَيْعَال)؛ لأنه مشتق من (شَطَنَ يشطُن) أي: بَعُدَ؛ فهو بعيد من رحمة الله تعالى، ونُسِبَ للجمهور(٣)، ونسبه أبو حيان للبصريين(٤).

واستدلّوا على هذا الاشتقاق بما يأتي:

١ – لزوم نونه في قولهم: (تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ) – إذا تشبَّه بالشياطين – وهذا يدلّ على أصالتها، وهو استدلال سيبويه في أحد قَوْلَيْه، والفارسي، وابن جِنِّيّ، وابن مالك، والسمين الحلبي(٥).

٢ – قولهم: (شَيْطَانَةٌ) كما في قول الشَّاعر:[من الطويل]

هِيَ الْبَازِلُ الْكَوْمَاءُ لَا شَيْءَ غَيْرُهَا ** وَشَيْطَانَةٌ قَدْ جُنَّ مِنْهَا جُنُونُهَا(٦)

---

(١) الإيضاح ص ٩٩٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠٢/١، ١٠٣.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠٢/١.

(٥) انظر: الكتاب٣/ ٢١٧، و ٤/ ٢٦٠، ٣٢١، والحجة للقراء السبعة ٢٢/٢، والمنصف ص١٠٩، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص٩٤، والدر المصون ١٠/١.

(٦) انظر: رسالة الملائكة ص ٢٤٩، والبحر المحيط ١٠٣/١.

لأنّ هاء التّأنيث قلّما تدخل على (فَعْلان) (١).

٣ – قولهم في الجمع: (شَيَاطِيْن)، وهذا يدلُّ على أنَّ شيطانا (فَيْعَال) ؛ لأنّهم لا يكسِّرون (فَعْلاَن) على (فَعَالِين)(٢).

٤ – قولهم في التصغير: (شُيَيْطِين)(٣).

القول الآخر– أن وزنه (فَعْلان)؛ لأنه مشتق من (شاط يشيط) أي: هاج واحترق، ولا شك أن هذا المعنى موجود فيه، ونُسِبَ للكوفيين(٤)، وأجاز سيبويه هذا الأصل في أحد قوليْه (٥).

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في الصّرف ومنعه؛ فإن اشتُق من (شطن) فهو مصروفٌ، وإن اشتُق من (شيط) فهو ممنوعٌ من الصّرف إذا سُمِّيَ به(٦).

اختيار المطرزي:

اختار أن وزن (شيطان): (فيعال)، وهو من (شطن)؛ لقولهم في الجمع: (شياطين)، وفي التصغير: (شُيَيْطِين)؛ إذ الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها.

وهو القول الراجح عندي؛ إذ لم يُسْمَع في تصاريفه إلا ثابت النون.

---

(١) انظر: رسالة الملائكة ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) انظر: رسالة الملائكة ص ٢٤٩، والبحر المحيط ١٠٣/١، واللسان (ش ط ن) ١٣/ ٢٣٧.

(٣) انظر: توجيه اللمع ص٥٥٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠٣/١.

(٥) انظر: الكتاب ٢١٨/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢١٧/٣، ٢١٨، والمقتضب ١٣/٤، والأصول ٨٦/٢، والدر المصون ١١/١، والتصريح ٢٣٨/٤، ٢٣٩.

المبحث الثالث: الدراسة المنهجية للمُطَرِّزِي من خلال اختياراته

تبرز أهمية هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التي طرحتها في أسباب اختياري هذا الموضوع، وأجملتها في العنصرين الآتيين:

أولًا– شخصيته النحوية: (مذهبه النحوي، موقفه من النحاة، تأثره بمن سبقه، انفراداته).

ثانيًا– منهجه في الاختيار: (طرق التعبير، الأسس التي بنى عليها اختياره).

وهذا تفصيلٌ لما أجملته:

أولًا– شخصيته النحوية، وتتضح من خلال النقاط الآتية:

١ – مذهبه النحوي:

المطرزي واحد من العلماء المتأخرين، وقد أقام منهجه – في الغالب – على الاختيار من آراء المتقدمين، والغالب عليه النزعة البصرية، ومما يدل على ذلك اختياراته الآتية:

أ – الاسم الثاني الواقع بعد (إذا) المفاجأة ليس فيه إلا وجه الرفع، (المسألة الزُّنبورية).

ب – المصادر المنصوبة تعرب أحوالا، وأنها على التأويل بالمشتق.

ج – الميم في (اللهم) عوض من حرف النداء.

د– وزن (شيطان): (فيعال)، وهو من (شطن).

وعلى الرغم من نزعته البصرية إلا أنه لم يكن يتعصب لهم، ومما يدل على ذلك:

أن هناك مسائل وافق فيها جمهور النحاة من بصريين وكوفيين، وهي:

أ – (ما) في (طالما، وقلَّما) كافة.

ب – الوزن المشترك بين الاسم والفعل إذا سُمِّي به منصرف.

ج – المبنيُّ للمجهول من الأفعال لا يصاغ منه أفعل التفضيل.

د – الوجه في نصب (الرهن) من نحو: (وقلَّدتُهُ السيفَ والرهنَ)أنه على المفعولية بإضمار فعل يناسب الاسم الثاني، يعطف على الفعل الأول، فهو من باب: (مُتَقَلِّدًا سَيْفا ورمحا)، وهذا توجيه الفراء وجماعة من الكوفيين، والفارسي وجماعة من البصريين.

ومما يدل على ذلك أيضًا: أنه خالف البصريين وجمهور النحويين في مسألتين، هما:

أ – النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور معا، خلافًا للبصريين.

ب– الملازم صورة المبني للمجهول يجوز بناؤه للفاعل وإن لم يُسْمَع؛ لأن القياس لا يأباه، خلافا لجمهور النحويين.

٢ ـ موقفه من النحاة:

وأبدأ – أولًا – بموقفه من الحريري صاحب المقامات، ويتحدد في الآتي:

أ – صحح المطرزي ما أورده الحريري في مقاماته من استعماله (شَدَهَ) مبنيا للفاعل، إذ قال: "ولم يُسْمَع بـ(شَدَهَ) مبنيا للفاعل، وإن كان القياس لا يأباه".

ب – شَدَّدَ عليه في العبارة، كقوله عنه في متابعته الكسائي في (فإذا هوَ إيّاهُ): الصواب: (فإذا هو هو)، وكأنه استهواه فيه ما سَقَطَ من الكسائي في المسألة.

ج – عدَّه من الفصحاء، وذلك قوله في استعمال (اللهم) قبل (إلا) إذا كانَ المستثنى نادرًا غريبًا: "وهذا كثير في كلام الفصحاء، وعلى ذلك قوله في المقامة الخامسة: "اللهُمَّ إلا أن تَقِدَ نارُ الجوعِ".

د – خالفه في أن المبنيَّ للمفعول من الأفعال لا يصاغ منه أفعل التفضيل، فقد حكم بشذوذ قوله في المقامات: "أريدُ أزْهى راكبٍ على أشْهى مرْكوبٍ".

أما عن موقفه من النحاة الآخرين فوجدته يرد على بعضهم ولا يتهيبهم.

فمثلا أراه يردُّ ما ذهب إليه عيسى بن عمر من منع صرف المشترك إذا كان منقولا من الفعل، محتجا بنحو: (جلا) من قول الشاعر:

أنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا ** متى أَضعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي

فيقول: "وليس له في البيت حجة".

ويخطأ ما ذهب إليه الكسائي في المسألة الزنبوريه، نحو: (فإذا هوَ إيّاهُ)، فيقول: الصواب: (فإذا هو هو)، وكأنه استهواه فيه ما سَقَطَ من الكسائي في المسألة.

ويتوقف عند صحة نسبة السيرافي إلى سيبويه أن يكون وزن (تفيئة): (فَعِلَّة)، فيقول: وأما ما ذَكَرَه السيرافي عن سيبويه أنها (فَعِلَّة) فالله أعلم بصحته.

٣ – تأثره بمن سبقه:

تأثر بسيبويه في تأويله (جلا) في البيت السابق الذي احتج به عيسى بن عمر، قال المطرزي: " وليس له في البيت حجة؛ لأنه مَحْكِيٌّ على ما كان عليه قبل التسمية، كـ(تأبط شرًّا)...، وتقديره: ابنُ مَنْ يقال فيه جلا الأمور وكشفها، أو جلا أمرُهُ وَوَضَحَ".

وتأثر بالفارسي في أن وزن (استكان): استفعل، ونقله عنه نصه في المسألة.

ونقل عنه من الشيرازيات: أنه يجوز إجراء المصدر (ريث) مُجرى اسم من أسماء الزَّمَان.

ووصفه بـ(الإمام المحقق) في أن وزن (تفيئة): تفعلة، وأن القول ما قالت حذام.

وتأثر بابن جني ونسب قوله إلى المحققين من العلماء عندما قال: وحق (ما) أن تكتب موصولة بـ(طالما، وقلَّما)، كما في (ربما)، و(إنما) وأخواتهما؛ للمعنى الجامع بينهما، كذا قاله المحققون، منهم ابن جني.

وقال في وزن (استكان): يجوز أن يكون أصله: (استكنَ، افتعل من السكون)، وزيدت الألف لإشباع الفتحة، مستدلا بما أنشده ابن جني في فصل ذَكَرَ فيه زيادة الألف لإشباع الفتحة.

وتأثر بالزمخشري في العلة التي من أجلها لا يصح صوغ أفعل التفضيل من الفعل المبني للمجهول: لأن القياس أن يُفَضَّل على الفاعل دون المفعول.

٤ ــ انفراداته:

انفرد المطرزي ببعض الآراء والتعليلات:

أ – انفرد بالقول بإقامة الجار والمجرور معا عن الفاعل، نحو: (سِيرَ بعمرو).

ب – انفرد بالقول بأن (اللهم) قد تخرج عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين:

الأول: تستعمل قبل (إلا) إذا كانَ المستثنى نادرًا غريبًا.

الآخر: تستعمل في جواب الاستفهام قبل (لا، ونعم)؛ لتأكيد الجواب في نفس السامع.

ج – انفرد بالتعليل لزيادة (ما) الملحقة بـ(ريث)، وكتابتها موصولة.

أما عن زيادتها فقال: صحة المعنى بدونها؛ فقولهم: (ما وقفت عنده إلا ريث قال كذا)، و(ريثما قال كذا) سواء، وأن الاستعمالين جاءا في الشعر.

وعن كتابتها موصولة قال معللا: لضعفها من حيث الزيادةُ، وكونُها غيرَ مستقلة بنفسها.

ثانيًا- منهجه في الاختيار، ويتضح من خلال الحديث عن:

١ – طرق التعبير:

تعددت عبارات المطرزي الدالة على اختياره، كقوله: (الصواب)، (وحقهما)، (وحقٌ)، (والقول هو الأول)، (إلا أنَّ الأول أسلم)، (وليس له في البيت حجة)، (الفصيح)، (والصحيح).

وقد يصدر المسألة بالحكم ثم يصرح بلفظ الاختيار، كقوله في وزن (تفيئة): "وهي (تفْعِلة) من فاء الشيء يفيء: إذا رجع...، ثم يقول: "والصحيح: أنها (تفْعِلة) بزيادة التاء؛ بدليل اشتقاقهم إياها من الأفف"

وقد يصدر المسألة بالحكم مخالفًا الرأي الآخر، كقوله في وزن (شيطان): "الشيطان: (فيعال) من الشطون؛ لبعده من رحمة الله تعالى، وليس بـ(فعلان) من شاط يشيط...."

وقد يذكر اختياره في المسألة من دون الإشارة إلى أن في المسألة خلافًا بين العلماء، كاختياره: استعمال (شَدَهَ) بالبناء للفاعل، وإقامة الجار والمجرور

معًا مقام الفاعل، وإعراب المصدر المنصوب حالا، والميم في (اللهم) عوض من حرف النداء.

٢ – الأسس التي بنى عليها اختياره:

أ – السماع، ومنه:

– **قول الصحابي:** فقد ذكر أن (اللهم) تستعمل في جواب الاستفهام قبل (لا، ونعم)؛ لتأكيد الجواب في نفس السامع، ودليله ما جاء في حديث عمير بن سعد، وقد أتاه رسول عمر – رضي الله عنه – فقال له: كيف تركت أمير المؤمنين؟ فقال: صالحًا، وهو يُقرِئك السلام، فقال له: ويحك... لعله استأثر نفسه، قال: اللهم لا. فقال: لعله فعل كذا، قال: اللهم لا...

– **النثر:** ذكر أن (اللهم) تستعمل قبل (إلا) إذا كانَ المستثنى نادرًا غريبًا، ودليله قول الحريري في المقامة الخامسة: "اللهُمّ إلاّ أن تَقِدَ نارُ الجوعِ".

وذكر أن (اللهم) تستعمل في جواب الاستفهام قبل (لا، ونعم)، ودليله قول الحريري في المقامة الثالثة والأربعين: "فناشَدتُكَ اللهَ، هلْ أَلفَيْتَ أَسْحَرَ منكَ بلاغَةً، وأحسَنَ للّفْظِ صِياغَةً؟ فقال: اللهُمَّ نعَمْ".

– **الشعر:** ذكر أن (ما) تأتي ملحقة بـ(ريث) وغير ملحقة به، واستدل على الإلحاق بقول معن بن أوس:

قَلَبتُ لَهُ ظَهرَ المجَنِّ فَلَم أَدُمْ ** عَلَى ذاكَ إِلَّا رَيثَمَا أَتَحَوَّلُ

وعلى عدم الإلحاق بقول الراعي:

فقلتُ ما أَنَا ممن لا يُوافقُني ** ولا ثوائيَ إِلَّا ريثَ أرتحلُ

الاشتقاق: اختار المطرزي مذهب الفارسي في أن وزن (تفيئة): (تَفْعِلَة)، واستدل على زيادة التاء بدليل (الاشتقاق).

واختار مذهب البصريين في أن وزن (شيطان): (فيعال) من الشطون؛ لقولهم في الجمع: (شياطين)، وفي التصغير: (شُيَيْطِين).

ب – القياس: جَوَّز المطرزي القياس على الكثير الشائع، سواء ورد السماع بخلافه أو لا؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وهذا واضح من قوله: "ولم يُسْمَع بـ(شَدَهَ) مبنيا للفاعل، وإن كان القياس لا يأباه".

وعلى هذا يكون للفعل (شده) بناءان: بناء للمفعول طريقه السماع، وبناء للفاعل طريقه القياس.

ومنع صوغ أفعل التفضيل من الفعل المبني للمجهول؛ لأن القياس أن يُفَضَّل على الفاعل دون المفعول.

ج - العلة، ومنها:

علل لاختياره وجه الرفع في المسألة الزنبورية في نحو: (فإذا هو هو)؛ لأن ما بعد (إذا) المفاجأة مبتدأ لا بدَّ له من خبر.

وعلل للقول بأن (ما) في (طالما، وقلَّما) كافة؛ بدليل عدم اقتضائهما الفاعل، وتهيئتهما لوقوع الفعل بعدهما.

وعلل لزيادة (ما) المتصلة بـ(ريث)؛ لصحة المعنى بدونها، وأن الاستعمالين جاءا جميعا في الشعر.

وعلل لكتابة (ما) متصلة بـ(ريث)؛ لضعفها من حيث الزيادة، وكونها غير مستقلة بنفسها.

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، له الحكم، وإليه المرجع والمآب، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فهذا ما وفقني الله – تعالى – إلى دراسته من اختيارات المُطَرِّزِيّ النحوية والصرفية من كتابه الإيضاحِ في شرحِ مَقاماتِ الحريريّ، وقد أظهرت هذه الدراسة نتائج، منها:

١- أظهرت الدراسة مذهبه النحوي، وأنه يغلب عليه النزعة البصرية، وقد ذكرتُ أدلة ذلك، وعلى الرغم من نزعته البصرية إلا أنه لم يكن يتعصب لهم.

٢- أظهرت الدراسة تأثره ببعض من سبقه من النحويين، كسيبويه والفارسي وابن جني والزمخشري

وكذلك أوضحت الدراسة موقفه من الحريري، وتلخص في أنه كان ما بين مُصَحِّحٍ لعباراته في مقاماته، أو مُشدِّدٍ عليه، أو عَدِّه من الفصحاء.

٣- أظهرت الدراسة بعض الانفرادات التي انفرد بها، كانفراده بالقول بإقامة الجار والمجرور معًا عن الفاعل، وانفراده بالقول أن (اللهم) قد تخرج عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين، وانفراده بالتعليل لزيادة (ما) الملحقة بـ(ريث)، وكتابتها موصولة.

٤- أظهرت الدراسة تعدد العبارات الدالة على اختياره صراحة، وأوضحت أنه قد يكتفي بذكر الرأي المختار عنده من دون الإشارة إلى أن في المسألة خلافًا بين النحاة.

٥- اجتهدتُ فذكرتُ أن الشيخ الحريري قد يكون استعمل وجه النصب في المسألة الزنبورية؛ مراعاة للتناسب اللفظي بين الضمير (إياه) وما قبله من لفظ (مُحيّاه، وريّاه).

٦- أوضحت الدراسة أن قول أبي حيان عن ابن مالك أن إقامة الجار والمجرور معًا عن الفاعل مذهب لم يذهب إليه أحد غيره مردود؛ لأنه مسبوق بالمطرزي.

٧- ترجح لدي أن النون في (برهان) أصلية، وأنه لفظ عربي؛ فقولنا: (برهن فلان) إذا جاء بالبرهان، ليس من المولد.

٨- حققتُ أن مذهب سيبويه في وزن (تفيئة): فَعِلَّة، وأنه الراجح.

٩- كل الاختيارات التي ذكرها المطرزي في "الإيضاح" لم ترد في كتابه: (المصباح في علم النحو).

وبعد،،،

فهذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١- الإبانة والتفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج- تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد السيد علي بلاسي، ط١ (١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م).

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع- تحقيق الدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٩٩م).

٣- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو لرشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد (١٩٦٩م).

٤- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لمحمد بن علان الصديقي-تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ (٢٠٠١م).

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان- تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٦- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي – تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

٧- أساس البلاغة للزمخشري- تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م).

٨- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١(١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)

٩- إسفار الفصيح للهروي – تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٠- إصلاح المنطق لابن السكيت- تحقيق الأستاذين/ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط١(١٩٤٩م).

١١- الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣ (١٩٨٨م).

١٢- الألغاز النحوية، وهو الكتاب المسمى: (الطراز في الألغاز) للسيوطي، المكتبة الأزهرية للتراث، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٣م).

١٣- أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، ودار الجيل – بيروت (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م) .

١٤- أمالي ابن الشجري- تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ (١٤١٣هـ / ١٩٩١م).

١٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري- تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية- لاهور – باكستان.

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري، دار إحياء التراث العربي.

١٧- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك تحقيق/ محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

١٨- الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي – تحقيق الدكتور/ حمد ناصر الدُّخَيِّل، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٠٢هـ /١٩٨٢م).

١٩- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت (١٤٢٠هـ).

٢٠- البديع في علم العربية لابن الأثير – تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١ (١٤٢٠هـ).

٢١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية– لبنان.

٢٢- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، الناشر/ دار الهداية.

٢٣- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي – دراسة وتحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١(١٤١٧هـ).

٢٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري – تحقيق الدكتور/عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي،ط١ (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

٢٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان– تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق.

٢٦- تصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرُسْتَوَيْه – تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

٢٧- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١ (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) .

٢٨- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي – تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، ط١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٢٩- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني- تحقيق الدكتور/ محمد أحمد الدالي، دار البشائر، ط١(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

٣٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش – دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة بالقاهرة، ط١ (١٤٢٨هـ).

٣١- التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة لابن جني، تحقيق الدكتورة/ سيدة عبد العال، والدكتورة/ تغريد حسن، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

٣٢- تهذيب اللغة للأزهري- تحقيق/ محمد عوض، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١(٢٠٠١م).

٣٣- توجيه اللمع لابن الخباز- دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي دياب، دار السلام، ط١ (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٣٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، ط١ (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م).

٣٥- جمهرة اللغة لابن دريد- تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١(١٩٨٧م).

٣٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي- الناشر: مير محمد كتب خانة – كراتشي.

٣٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني – المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

٣٨- الحجة للقراء السبعة للفارسي تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث- دمشق/ بيروت، ط٢(١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

٣٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، الناشر: دار السعادة (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).

٤٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي- تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣ (١٩٨٩م).

٤١- الخصائص لابن جنى – تحقيق الشيخ/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣(١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

٤٢- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة للإمام حمزة الأصبهاني- حققه/عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر.

٤٣- الدر الثمين في أسماء المصنفين لعلي بن أنجب – تحقيق وتعليق/ أحمد شوقي بنبين، ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي- تونس، ط١ (١٤٣٠ هـ /٢٠٠٩م).

٤٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٤٥- رسالة مشتملة على انتقاد ابن الخشاب البغدادي على الحريري في مقاماته وانتصار ابن بري للحريري والرد على ابن الخشاب، مطبوعة مع مقامات الحريري- المطبعة الحسينية المصرية (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م).

٤٦- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري- تحقيق/ محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

٤٧- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي- تحقيق/ محمد الدالي، دار صادر، ط٢(١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة – بيروت – لبنان.

٤٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

٥٠- شرح أبيات سيبويه للسيرافي – تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

٥١- شرح ألفية ابن مالك للأشموني – تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

٥٢- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتورين/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ (١٤١٠هـ /١٩٩٠م).

٥٣- شرح التصريف للثمانيني – تحقيق الدكتور/إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١ (١٤١٩هـ /١٩٩٩م).

٥٤- شرح شافية ابن الحاجب للحسيني الأستراباذي– تحقيق الدكتور/ عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، ط١ (١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م).

٥٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضي – تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، (١٣٩٥ هـ /١٩٧٥م).

٥٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة.

٥٧- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٥)، تحقيق الدكتور/ محمد عوني، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢ (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).

٥٨- شرح المفصل لابن يعيش – قدم له الدكتور / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١(١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م).

٥٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري- تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م).

٦٠- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٦١- علل النحو للوراق- تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م).

٦٢- عمدة الكتاب للنحاس – تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١(١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م).

٦٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (حاشية الطيبي على الكشاف)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم،ط١ (٤٣٤ هـ /٢٠١٣م).

٦٤- الفصيح لثعلب – تحقيق ودراسة الدكتور/ عاطف مدكور، دار المعارف.

٦٥- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين – تحقيق الدكتور/حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي – بيروت، ط١ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٦٦- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر – تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط١(١٩٩٤م).

٦٧- الكتاب لسيبويه – تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٥(١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).

٦٨- كتاب الأفعال لابن الحداد – تحقيق/ حسين محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م).

٦٩- كتاب الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب – بيروت، ط١ (١٩٨٣م).

٧٠- كتاب العين للخليل – تحقيق الدكتور/مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٧١- كتاب الكُتَّاب لابن درستويه – نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت (١٩٢١م).

٧٢- كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري – تحقيق ودراسة الدكتور/محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١ (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٧٣- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل- دراسة وتحقيق/ الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان (٢٠٠٠م).

٧٤- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج- تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – مصر، ط١ (١٣٦١ هـ / ١٩٧١م).

٧٥- مجالس العلماء للزجاجي- تحقيق/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٢ (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م).

٧٦- مجمع الأمثال للميداني- تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

٧٧- المسائل الحلبيات للفارسيّ- تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط١(١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م).

٧٨- المسائل السفرية في النحو لابن هشام- تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

٧٩- المسائل الشيرازيات للفارسي- تحقيق أ.د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١(١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

٨٠- المسائل العسكريات للفارسي- تحقيق الدكتور/علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، (٢٠٠٢م).

٨١- المسائل العضديات للفارسي- تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصوري، عالم الكتب ، ط١ (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٨٢- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي- دراسة وتحقيق/صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني – بغداد.

٨٣- معاني القرآن للفراء – تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٣(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

٨٤- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٨٥- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي - تحقيق/ محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، ط١ (١٩٧٩م).

٨٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، دار السلام، ط١ (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م).

٨٧- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري- تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط١ (١٩٩٣م).

٨٨- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي- المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١ (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م) .

٨٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» للعيني – تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط١ (١٤٣١هـ / ٢٠١٠م).

٩٠- مقامات الحريري – تحقيق/ يوسف بقاعي، دار الكتب اللبناني – بيروت، ط١ (١٩٨١م).

٩١- المقتضب للمبرد – تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م).

٩٢- المقصور والممدود لأبي علي القالي- تحقيق الكتور/أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١ (١٤١٩هـ /١٩٩٩م).

٩٣- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١ (١٩٩٦م).

٩٤- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١ (١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م).

٩٥- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

٩٦- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى- تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٩٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان- تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط١ (١٩٩٤م).

فهرس الموضوعات

المقدمة.

التمهيد: التعريف بالمُطَرِّزِي من حيث:

١- اسمه ونسبه ومولده.

٢- نشأته ورحلاته.

٣- ثقافته.

٤- شيوخه.

٥- تلاميذه.

٦- مؤلفاته.

٧- وفاته.

المبحث الأول: الاختيارات النحوية، وهي تسع مسائل:

١- حكم الاسم الثاني الواقع بعد (إذا) المفاجأة من حيث الرفع والنصب، أو: (المسألة الزُّنبورية).

٢- حقيقة (ما) في (طالما، وقلَّما)، وكتابتها موصولة أو مفصولة.

٣- حكم استعمال (شُدِهَ) بالبناء للفاعل.

٤- حكم إقامة المجرور بحرف مقام الفاعل.

٥- استعمال المصدر (ريث) زمانا.

٦- توجيه النصب في الاسم الواقع بعد الواو في: (وقلَّدتُهُ السيفَ والرهنَ).

٧- ورود الحال مصدرًا.

٨- استعمالات (اللهم).

٩- الوزن المشترك بين الفعلية والاسمية من حيث الصرف والمنع.

المبحث الثاني: الاختيارات الصرفية، وهي خمس مسائل:

١- صوغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول.

٢- وزن (استكان).

٣- وزن (بُرْهان).

٤- وزن (تَفْيِئَة).

٥- وزن (شيطان).

المبحث الثالث: الدراسة المنهجية للمُطَرِّزِي من خلال اختياراته، وتشتمل على:

أولًا- شخصيته النحوية: (مذهبه النحوي، موقفه من النحاة، تأثره بمن سبقه، انفراداته).

ثانيًا- منهجه في الاختيار: (طرق التعبير، الأسس التي بنى عليها اختياره).

الخاتمة.

فهرس بأهم المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.